

أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات

المقيدة بالبورصة المصرية

د. السيد محمود الحناوي

مدرس المحاسبة والمراجعة

- كلية التجارة - جامعة دمنهور

أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

ملخص البحث:

يستهدف هذا البحث إختبار أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية، بإستخدام عينة من ٥٠ شركة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري عن فترة ثلاث سنوات من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦. وقد إعتد الباحث على ثلاثة أنماط لهيكل الملكية هي؛ تركيز الملكية، والملكية الإدارية، والملكية المؤسسية. كما تم إستخدام نموذج جونز المعدل (1991) Modified Jones لتقدير الاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية. وبإستخدام تحليل الإنحدار المتعدد، أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية معنوية بين تركيز الملكية والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية، وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة ايجابية ومعنوية بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية. يضاف إلى ذلك، وجود علاقة سلبية ولكنها غير معنوية بين الملكية الادارية والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية، وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة ايجابية ولكنها غير معنوية بين الملكية الادارية وجودة التقارير المالية. يضاف إلى ذلك أيضاً وجود علاقة سلبية معنوية بين الملكية المؤسسية والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية، وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة ايجابية ومعنوية بين الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية.

الكلمات الدالة: هيكل الملكية، تركيز الملكية، الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، جودة التقارير المالية، الاستحقاقات الاختيارية.

The Impact of Ownership Structure on the Quality of Financial Reporting: an empirical study on firms listed on the Egyptian Stock of Exchange

Abstract:

This study aims at testing the effect of ownership structure on the quality of financial reporting using a sample of 50 companies listed on the Egyptian Stock Exchange for a period of three years, 2014 - 2016. The researcher relied on three types of ownership structure: concentration ownership, Management ownership, Institutional ownership. This study measures the magnitude of discretionary accruals as a proxy for earnings management using the cross-sectional modified Jones model (1991) as an inverse indicator of the quality of financial reporting. Using the multiple regression analysis, the results of the study showed a significant negative relationship between concentration ownership and discretionary accruals as an inverse indicator of the quality of financial reporting. Thus, there is a positive and significant relationship between concentration ownership and quality of financial reporting. In addition, there is a negative but insignificant relationship between Management ownership and discretionary accruals as an inverse indicator of the quality of financial reporting. Thus, it can be said that there is a positive but insignificant relationship between Management ownership and quality of financial reporting. In addition, there is a negative relationship between institutional ownership and discretionary accruals as an inverse indicator of the quality of financial reporting. Thus, there is a positive and significant relationship between institutional ownership and quality of financial reporting.

Keywords: Ownership Structure, concentration ownership, Management ownership, Institutional ownership, quality of financial reporting, discretionary accruals.

١ - مقدمة

يؤدي الفصل بين الملكية والرقابة في الشركات إلى حدوث تعارضات جوهرية بين ملاك الشركة ومديريها. وتنشأ هذه التعارضات إذا كان لدى المديرين دوافع لتحويل الثروة لأنفسهم على حساب الملاك، مع اتخاذ قرارات لا تعظم قيمة الشركة (Ali et al., 2008). ومع ذلك، فإن حل هذه التعارضات وتحقيق التوافق بين ملاك الشركة ومديريها يواجه العديد من الصعوبات لعل أهمها: اختلاف الاتجاهات نحو المخاطرة، واختلاف المدى الزمني للاستثمار، وعدم تماثل المعلومات بين الملاك والمديرين. ورغم أن هيكل الملكية يعتبر أحد آليات حل مشاكل الوكالة، فإن اختلاف هذا الهيكل قد يؤثر على مدى اتفاق المصالح بين الملاك والمديرين، مما قد يؤدي إلى إتباع إدارة الشركة ممارسات معينة عند إعدادها للتقارير المالية، بهدف تحقيق مصالحها الذاتية، أو تحقيق مصالح أصحاب المصلحة بالشركة. وقد يؤثر هذا السلوك على جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية، خاصة الأرباح المحاسبية.

وفي هذا الصدد، أوضحت دراسة Francis et al. (2013) أنه خلال الفترة الأخيرة تزايدت الفضائح والمخالفات المحاسبية - في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء - والتي أدت إلى انهيار العديد من الشركات الأمريكية العملاقة عام ٢٠٠٢ مثل إنرون وورلدكوم، وإفلاس العديد من المؤسسات المالية عام ٢٠٠٨ في أعقاب الأزمة المالية العالمية. كما أن التعمق في أسباب وتداعيات الأزمات المالية التي سادت العالم، لا بد وأن يلاحظ أن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذه الأزمات إنما ترجع إلى وجود خلل في آليات الإشراف والرقابة والمتابعة، وعدم تطبيق المبادئ المحاسبية بشكل سليم، ونقص الإفصاح والشفافية، وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للشركة، وكذلك وجود مرونة في معايير المحاسبة المالية مما قد يؤدي إلى وجود سلوك انتهازي Opportunistic behavior من قبل إدارة الشركة. وتعد التقارير المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي بالشركة. ويتمثل الهدف الرئيسي للتقارير المالية في توفير معلومات مفيدة تمكن أصحاب المصالح في الشركة من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة، بما يؤدي إلى التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية والتي تلعب دوراً مهماً في التقدم الاقتصادي لأي بلد. وتعد جودة التقارير المالية من الموضوعات التي نالت قدراً كبيراً من الإهتمام خصوصاً بعد الانهيارات الكبيرة لعدد كبير من الشركات العالمية. فقد أصبح لدى المستثمرين الآن شكوك حول القوائم المالية المنشورة ومدى تعبيرها بصدق عن المركز المالي ونتائج أعمال الشركة، ولذلك تزايد الإهتمام بدراسة جودة التقارير المالية، والتي تعتبر بمثابة القلب بالنسبة للدراسات في مجال المحاسبة المالية (Casey et al., 2018).

٢ - مشكلة البحث

يترتب على الاختلاف في هيكل الملكية التأثير على مدى تحقيق التوافق بين أصحاب المصلحة في الشركة، مما يعكس أشكالاً مختلفة من مشاكل الوكالة، والتي تنتج عن عدم تماثل المعلومات بين معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية. وقد يؤدي ذلك إلى اختلاف الممارسات التي تتبعها الإدارة عند إعداد التقارير المالية، الأمر الذي قد يؤثر على جودة التقارير المالية. ونظراً لأهمية دور التقارير المالية

في تقديم معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات من قبل المستثمرين وغيرهم من المستخدمين؛ فإنه من الضروري ضمان جودة معلومات تلك التقارير. ولقد شهدت السنوات الاخيرة مزيداً من الاهتمام بجودة التقارير المالية. ويرجع هذا الاهتمام إلى الانهيارات المالية لكبرى الشركات الأمريكية بسبب إدارة الأرباح، والحرية المتاحة للإدارة في اختيار السياسات المحاسبية (Beest et al., 2009). وعلى الرغم من أن كلاً من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، ومجلس معايير المحاسبة الدولي IASB يؤكدان على أهمية أن تكون التقارير المالية ذات جودة عالية، إلا أن إحدى المشاكل الرئيسية التي اهتمت بها الدراسات السابقة التي تناولت جودة التقارير المالية هي كيفية الصياغة العملية لهذه الجودة وكيفية قياسها، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة لهذه الجودة، مما أدى إلى اتجاه بعض الدراسات إلى قياس جودة التقارير المالية بشكل غير مباشر، وذلك من خلال التركيز على بعض الصفات، أو الأساليب، التي يُعتقد أنها تؤثر على جودة التقارير المالية (Dechow et al., 2010).

ورغم تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين هيكل الملكية وجودة التقارير المالية [e.g., Niu (2006); Alves (2011); Holtz and Neto (2014)]، إلا أن الغالبية العظمى منها ركزت على الأسواق المالية المتقدمة فقط، حيث توجد ندرة في الدراسات التي طُبقت في الأسواق المالية الناشئة مثل سوق الأوراق المالية المصري، هذا بالإضافة إلى أن ما تم منها في الأسواق الناشئة قد جاء في بعض جوانبه بنتائج متعارضة، كما أن بعض هذه الدراسات كان يعتمد على الدراسات المقارنة بين الدول، وهو ما يدفع الباحث لمحاولة دراسة تلك العلاقة في ظل التركيز على السوق المصري. ومن ناحية أخرى، ركزت الدراسات المحدودة في هذا المجال على تناول أثر أحد أنماط هيكل الملكية على جودة التقارير المالية. فعلى سبيل المثال، تناولت دراسة (Wulandari and Budiarta (2014) أثر الملكية الإدارية على جودة التقارير المالية. بينما تناولت دراسة (Bao and Lewellyn (2017) الملكية المؤسسية، في حين ركزت دراسة (De Sousa and Galdi (2016) على العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية.

كما استهدفت دراسة (Moradi and Nezami (2011) اختبار العلاقة بين الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية، في حين تتناول الدراسة الحالية دراسة أثر غالبية أنماط الملكية (تركز الملكية، الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية) على جودة التقارير المالية. كما أنه لا يوجد اتفاق بشأن قياس جودة التقارير المالية، فمعظم الدراسات السابقة في هذا المجال ركزت على استخدام بعض المقاييس غير المباشرة لجودة التقارير المالية. مثل، نوع الرأي في تقرير المراجعة، ومستوى التحفظ المحاسبي، وجودة الاستحقاقات، في حين يعتمد الباحث على إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية. وبالتالي، تتمثل مشكلة هذا البحث في محاولة إختبار أثر هيكل الملكية (تركز الملكية، الملكية الادارية، الملكية المؤسسية) على جودة التقارير المالية، ومن ثم الإجابة على التساؤلات التالية:

هل هناك علاقة بين أنماط هيكل الملكية وجودة التقارير المالية في الشركات المصرية؟ وما هي طبيعة تلك العلاقة في حالة وجودها؟. وهل يؤثر اختلاف هيكل الملكية (ما بين تركيز الملكية، الملكية الادارية، الملكية المؤسسية) على جودة التقارير المالية؟.

٣- هدف البحث

يهدف هذا البحث بصفة أساسية إلى دراسة أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية، وذلك من خلال التعرف على أنسب المفاهيم المستخدمة لكل من هيكل الملكية وجودة التقارير المالية، وكذلك أهم المقاييس المستخدمة في قياس كل منهم. كما يهدف البحث إلى اشتقاق مجموعة من الفروض التي تختبر أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية، وسيتم تحقيق ذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري عن فترة ثلاث سنوات من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦. وقد تم ذلك عن طريق استخدام تحليل الانحدار المتعدد، حيث تمثل أنماط هيكل الملكية (تركز الملكية، والملكية الإدارية، والملكية المؤسسية) المتغير المستقل، بينما تمثل جودة التقارير المالية المتغير التابع.

٤- أهمية البحث ودوافعه

يستمد هذا البحث أهميته من خلال تصديه لموضوع حيوي وهام وهو إختبار أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية. كما يستمد هذا البحث أهمية خاصة نظراً لتناوله لقضية بحثية معاصرة على المستويين العلمي والعملية، والتي مازالت محل اهتمام الدراسات الأكاديمية. ويأتي هذا كله في الوقت الذي تزايد فيه الاهتمام بضرورة الإفصاح عن هيكل الملكية بالشركات المصرية؛ حيث صدر قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ بتاريخ ١١/٥/٢٠١١، والذي تضمن أن يضاف إلى المادة (١٨) من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية، فقرة جديدة تنص على "تلتزم كل شركة مقيد لها أسهم أو شهادات إيداع مصرية بإخطار البورصة والهيئة دورياً بنقل إفصاح يوضح هيكل المساهمين وهيكل مجلس الإدارة والتغيرات التي طرأت عليهما بصورة ربع سنوية خلال ١٠ أيام من نهاية كل فترة".

ويمكن بلورة أهم دوافع البحث فيما يلي:

- ندرة الدراسات التي أجريت في هذا المجال في البيئة المصرية. فرغم تعدد الدراسات التي تناولت أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية إلا أنها ركزت بشكل أساسي على الدول المتقدمة. لذا يمثل هذا البحث محاولة لسد الفجوة الموجودة فيما يتعلق بتلك العلاقة في الدول النامية، وهو ما سيتم من خلال التطبيق على جمهورية مصر العربية.
- على الرغم من تناول العديد من الدراسات لتأثير هيكل الملكية على جودة التقارير المالية، إلا أنها اتبعت مدخلاً جزئياً بالتركيز على أحد أنماط هيكل الملكية، ومن ثم فإن توسيع نطاق دراسة هذا التأثير بإتباع مدخل أكثر شمولاً من خلال إدخال كل من تركيز الملكية، والملكية الإدارية، والملكية المؤسسية في التحليل يوفر دليلاً شاملاً عن العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وجودة التقارير المالية.

٥- حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية بالنسبة للشركات غير المالية المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري. إذ ستقتصر عينة الدراسة على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، بعد استبعاد المنشآت المالية لأنها تخضع لقواعد خاصة بالإفصاح والشفافية والرقابة، وذلك خلال فترة ثلاث سنوات من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٦. كما يقتصر البحث على دراسة ثلاثة أنماط لهيكل الملكية، هي: تركيز الملكية، والملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، دون التعرض للأنماط الأخرى للملكية. كذلك يقتصر البحث على استخدام إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية دون التعرض للمقاييس الأخرى لها. وأخيراً، فإن تعميم نتائج البحث سيكون في ضوء تلك الحدود والعينة التي سيجرى عليها البحث.

٦- خطة البحث

انطلاقاً من أهداف وأهمية ودوافع البحث، وفي ضوء مشكلته وحدوده، سوف يتم تنظيم المتبقي منه على النحو التالي:

٧- هيكل الملكية.

٨- الإطار النظري لجودة التقارير المالية.

٩- الدراسات السابقة، واشتقاق فروض البحث.

١٠- الدراسة التطبيقية.

١١- خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته وأهم مجالات البحث المقترحة.

٧- هيكل الملكية

بدأ الإهتمام بهيكل الملكية مع نتائج الدراسة الرائدة التي قام بها Berle and Means (1932) والتي تناولت تأثير انفصال الملكية عن الإدارة على أداء الشركات، حيث أشار الكاتبان إلى أن الشركات الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية مملوكة لعدد كبير من حملة الأسهم ولكنها تدار بواسطة مديرين محترفين لا يمتلكون إلا نسبة بسيطة من أسهم الشركات وفي ظل افتراض مؤاده تعارض مصالح كل من الملاك والمديرين. وقد توقع هذان الكاتبان أن يؤثر ذلك سلباً على أداء الشركات، حيث أن المديرين سوف يعملون على تحقيق أقصى منفعة لهم وليس تحقيق أقصى ربح للملاك الأمر الذي ينشأ معه مشاكل الوكالة. وكننتيجة طبيعية لمشاكل الوكالة تنشأ تكلفة الوكالة ولن يتم حل هذه المشاكل بدون تكلفة، وقد عرف Jensen and Meckling (1976) تكلفة الوكالة بأنها التكلفة التي يستحيل في حالة عدم تحملها ضمان قيام الوكلاء بالتصرفات المثلى من وجهة نظر الموكل (الأصيل). وتشمل تكلفة الوكالة: تكلفة الضمان وهي تكلفة يتحملها الوكيل حتى يستطيع إثبات أن قراراته في صالح موكله وتمثل في إفصاح الوكيل عن بعض المعلومات الخاصة بالوكيل، وهناك أيضاً تكاليف المراقبة وهي التكاليف التي يتحملها الموكل بهدف قياس أداء الوكلاء ومراقبة سلوكهم.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الجوانب المختلفة لهيكل الملكية والآثار التي تتجم عنه وعن التغيرات التي تحدث في مكوناته، إلا أن هناك عدد قليل من الدراسات التي تناولت تعريف

هيكل الملكية. فعلى سبيل المثال عرفت دراسة (Jiang 2004) هيكل الملكية على أنه توزيع ملكية أسهم الشركة على فئات المساهمين. كما عرفت دراسة الحنبلي (٢٠٠٧) هيكل الملكية بأنه الفئات التي تمتلك حصة من رأس مال الشركة. وتتحدد نسبة ملكية كل فئة من خلال قسمة عدد الأسهم التي تمتلكها تلك الفئة على إجمالي عدد أسهم الشركة. ويرى الباحث أن هيكل الملكية يمثل مالكو الشركة والذين يجمعهم إطار قانوني وأهداف مشتركة وتتوزع ملكياتهم بنسب معينة. ويشير هيكل الملكية إلى مزيج من حصص الملكية لمجموعة من الملاك لديهم مصالح وأهداف قد تكون مختلفة.

٧-١ أنواع هياكل الملكية

لا تتباين هياكل ملكية الشركات بين دول العالم فحسب، بل تتباين بين الشركات داخل الدولة الواحدة. ويوجد العديد من التقسيمات لهيكل الملكية والتي يستند كل منها إلى أساس معين، كما يلاحظ وجود تداخل بين هذه التقسيمات. فعلى سبيل المثال يرى (Gursoy and Aydogan 2002) أنه يمكن التمييز بين عدة أنماط للملكية استناداً إلى بعدين: أولهما، درجة تركيز الملكية، والتي تشير إلى الأسهم المملوكة بواسطة كبار المساهمين، سواء كانوا أفراداً أم مؤسسات، حيث يمكن التمييز بين الملكية المشتتة والملكية المركزة. وثانيهما، طبيعة المستثمر، والتي تشير إلى وجود مؤسسات أو مجموعات معينة من الملاك، مثل: الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية. ويمكن توضيح ذلك كما يلي (الحوشي، ٢٠١٥):

٧-١-١ الملكية المشتتة والملكية المركزة (ملكية كبار المساهمين)

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من هيكل الملكية: (١) هيكل ملكية يتضمن بالكامل ملكية بواسطة صغار المستثمرين. (٢) هيكل ملكية يتضمن مستثمراً واحداً كبيراً نسبياً بالإضافة إلى صغار المستثمرين. (٣) هيكل ملكية يتضمن مستثمرين كباراً متعددين، جنباً إلى جنب مع صغار المستثمرين. ويشير النوع الأول إلى الملكية المشتتة، بينما يمثل النوعان الآخران الملكية المركزة (Haw et al., 2013).

٧-١-١-١ الملكية المشتتة

في ظل هذا النوع من الملكية، يوجد عدد كبير من المساهمين، يمتلك كل واحد منهم عدداً صغيراً من أسهم الشركة، بحيث لا يوجد مساهم واحد يمتلك قوة تصويت كافية أو لديه الدافع لممارسة السيطرة على الشركة (Leech and Leahy, 1991). ويشير (Laeven and Levine 2008) إلى أنه في ظل هذا النوع من الملكية يفقد المساهمون الدافع والآليات التعاقدية لتحقيق التوافق بين مصالحهم ومصالح المديرين. وبالتالي، قد يقوم المديرين باتخاذ القرارات لتحويل موارد الشركة لتحقيق مصالحهم الخاصة.

ويشير أحمد (٢٠٠٩) إلى أن تشتت الملكية يمكن أن يؤدي إلى توسيع قاعدة الملكية عن طريق انتشار الملكية بين عدد كبير من المستثمرين، وتشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على الاستثمار في سوق الأوراق المالية. يضاف إلى ذلك، أن تشتت الملكية يساعد المستثمر على تنويع محفظة الأوراق

المالية الخاصة به مما يخفض من احتمال تعرضه للمخاطر، حيث يمكنه بيع استثماراته إذا انخفضت قيمتها السوقية دون تعرضه لخسارة كبيرة مقارنة بكبار المساهمين.

٧-١-١-٢ تركيز الملكية (ملكية كبار المساهمين)

في ظل هذا النوع من الملكية، تتركز ملكية الشركة بين عدد محدود من المساهمين، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات وبصرف النظر عما إذا كانوا من داخل الشركة أو من خارجها، حيث يمتلكون نسبة كبيرة من أسهم الشركة. وقد عرّفت هيئة الرقابة والإشراف على تداول الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية (SEC) (كما ورد في دراسة (Zhong et al. (2007)) كبار المساهمين على أنهم يشملون أي مستثمر يمتلك أكثر من ٥% من الأسهم العادية المصدرة للشركة. ومع ذلك، لا يوجد اتفاق بين الدراسات على النسبة المستخدمة لقياس تركيز الملكية، وإن كان معظمها [e.g., Zhong et al. (2011); Roodposhti and Chashmi (2011); Ali et al. (2008); (2007)] قد استخدم نسبة ملكية بلغت ٥% أو أكثر من الأسهم المصدرة للشركة، بينما استخدمت دراسة Yunos et al. (2010) نسبة ملكية أكبر من ٢٠%، في حين استخدمت دراسة Alves (2012) نسبة ملكية ٢% لقياس تركيز الملكية في الشركات البرتغالية. وتوجد وجهتا نظر فيما يتعلق بتأثير سلوك كبار المساهمين على دوافع المديرين وأداء الشركة.

وتشير وجهة النظر الأولى إلى فرض الرقابة الكفؤة efficient monitoring hypothesis، والذي يعني أن كبار المساهمين لديهم الدافع والمقدرة على رقابة الإدارة بالمقارنة بصغار المساهمين (Jiang and Habib, 2009). ويرجع ذلك إلى أن صغار المساهمين يمكنهم بيع أسهمهم بسرعة إذا كانوا غير راضين عن أداء الشركة، بينما يختلف الوضع بالنسبة لكبار المساهمين، حيث أن بيع مقدار كبير من الأسهم يصاحبه عادة انخفاض في أسعارها. وبالتالي، يتوفر لدى كبار المساهمين في هذه الحالة الدافع للرقابة والتأثير على الإدارة لحماية استثماراتهم، حيث يتبنى كبار المساهمين عادة إستراتيجية طويلة الأجل، وبالتالي تحقق لهم الرقابة على المديرين منافع أكبر مقارنة بصغار المساهمين (Zhong et al., 2007).

وتشير وجهة النظر الثانية إلى فرض المصادرة expropriation hypothesis، والذي يعني أن الملكية المركزة قد تؤدي إلى تعارض المصالح بين كبار وصغار المساهمين. ويرجع ذلك إلى أن كبار المساهمين عادة ما يطلبون عائداً مرتفعاً على استثماراتهم، بالإضافة إلى استخدامهم حقوق الرقابة المكفولة لهم لتحقيق منافع خاصة، وأحياناً للاستحواد على حقوق صغار المساهمين من خلال تدخلهم في إدارة الشركة (Alves, 2012).

وثمة بعد آخر تناولته دراسة Haw et al. (2013) يتعلق بوجود عدد من كبار المساهمين في الشركات؛ وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى وجود تأثيرين متعارضين على مشاكل الوكالة. أولهما، أنه من خلال امتلاك نسبة كبيرة من حقوق التصويت يتوفر لدى كبار المساهمين الدافع والمقدرة على رقابة

المساهم المسيطر controlling owner، وبالتالي تخفيض مشاكل الوكالة، بما يشير إلى تأثير الرقابة. ويتفق ذلك مع ما أوضحتها دراستا Edwards and Weichenrieder (2004) and Cullinan et al. (2012) من أنه في حالة وجود مساهم كبير آخر يمكنه تحقيق التوازن مع المساهم المسيطر، فسوف يساعد ذلك على تخفيض مشاكل الوكالة وتعظيم قيمة الشركة. ويرجع ذلك إلى أن ثاني أكبر المساهمين يتوفر لديه الدافع لرقابة سلوك الإدارة، وبالتالي الحد من مقدرة المساهم المسيطر على دفع الإدارة لاتخاذ قرارات غير سليمة. ويؤيد ذلك، ما أوضحه Hope (2013) من أنه يمكن لثاني أكبر المساهمين تخفيض تكاليف الوكالة الناتجة عن تعارض المصالح بين كبار وصغار المساهمين في حالة تعدد كبار المساهمين بالشركة من خلال ممارسة دوره الرقابي على أكبر المساهمين بالشركة. **وثانيهما**، أنه يمكن حدوث تحالف coalition بين أكبر المساهمين وكبار المساهمين الآخرين؛ مما قد يؤدي إلى مشاكل وكالة أكثر خطورة. ويشير ذلك إلى تأثير التواطؤ collusion، حيث يكون لدى المساهم المسيطر الدافع لتكوين تحالف مع ثاني أكبر المساهمين، إذا كان ذلك يساعد على تحقيق منفعة خاصة لكليهما.

٧-١-٢ الملكية الإدارية

تشير الملكية الإدارية بصفة عامة إلى امتلاك الإدارة لجزء من أسهم الشركة. ومع ذلك، فقد استخدمت الدراسات مقاييس مختلفة إلى حد ما لقياس الملكية الإدارية. فعلى سبيل المثال، استخدمت دراسة Lafond and Roychowdhury (2008) ملكية المديرين التنفيذيين، بالإضافة إلى نسبة الأسهم المملوكة لأكثر خمسة مديرين في الشركة من حيث المكافآت، بينما استخدمت دراسة Yang et al. (2008) ملكية المديرين التنفيذيين، بالإضافة إلى ملكية أعضاء مجلس الإدارة. ويشير Salehi and Baezgar (2011) إلى أن أهمية الملكية الإدارية قد تزايدت منذ ثمانينيات القرن الماضي، رغم أن مناقشة العلاقة بين الملكية الإدارية وأداء الشركة تعود إلى دراسة (Berle and Means, 1932). وتشير نظرية الوكالة إلى أن الملكية الإدارية تساعد على الحد من تعارض المصالح بين المديرين والمساهمين، بالإضافة إلى أن امتلاك المديرين لجزء من أسهم الشركة يمكن أن يحفزهم على العمل بطريقة تعظم من قيمة الشركة.

وعلى الرغم من ذلك، أشار العديد من الدراسات من Connelly et al. (1988); Morck et al. (1988); Shuto and Takada (2010); al. (2010) إلى وجود وجهتي نظر بشأن تأثير الملكية الإدارية على دوافع المديرين وأداء الشركة. **وتشير وجهة النظر الأولى** إلى أن ارتفاع مستوى الملكية الإدارية قد يؤدي إلى ارتفاع مستوى أداء الشركة، كما يؤدي إلى تحقيق درجة أكبر من التوافق بين المديرين والملاك. ويرجع ذلك إلى قيام المديرين بتوظيف موارد الشركة تجاه تحقيق الأرباح في الأجل الطويل، مع انخفاض احتمال التراخي عن تنفيذ المسؤوليات المنوطة بهم. ويعني ذلك، أن امتلاك المديرين نسبة كبيرة من أسهم الشركة يؤدي إلى وجود دافع لديهم للتصرف بما يتمشى مع مصالح الملاك. ويُعرف ذلك

يفرض اتفاق الدافع incentive alignment hypothesis، أو تقارب المصالح convergence of interests.

وتقرر وجهة النظر الثانية أن ارتفاع مستوى الملكية الإدارية قد يؤدي إلى انخفاض أداء الشركة، حيث يؤدي امتلاك المديرين لنسبة كبيرة من أسهم الشركة إلى أن يصبح لديهم سيطرة أكبر على الشركة؛ وبالتالي يكون لديهم مجال أكبر لتحقيق مصالحهم الذاتية، مع عدم الاهتمام بمصالح جميع الملاك. وقد يؤدي ذلك إلى صعوبة الرقابة على المديرين، بالإضافة إلى مواجهة ضغوط أقل، مع عدم قدرة الملاك على الاستغناء عن المديرين ذوي الأداء الضعيف. ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع مستوى الملكية الإدارية ينتج عنه وجود قوة تصويت كافية تضمن للمديرين الاستمرار في الوظيفة مستقبلاً، ويُعرف ذلك بفرض الحصانة entrenchment hypothesis. وقد اهتم بعض الدراسات باختبار وجهتي النظر السابقتين، فقد أيدت دراسة (Fauzi and Locke (2012 وجود علاقة ايجابية بين الملكية الإدارية وأداء الشركة، وبالتالي أيدت فرض تقارب المصالح؛ بينما أيدت دراستا Morck et al. (2009) and Hung and Chen (1988) وجود علاقة غير خطية بين الملكية الإدارية وأداء الشركة؛ مما يشير إلى تحقق وجهتي النظر السابقتين حسب مستوى الملكية.

٧-١-٣ الملكية المؤسسية

يُعرف المستثمر المؤسسي institutional investor بأنه وسيط مالي، مثل البنوك، يقوم بتجميع الأموال من الأطراف التي لديها مدخرات وتوجيهها إلى المنشآت التي تحتاج إلى تمويل (Cvetanovic, 2006). وبالتالي، فهو عبارة عن مؤسسة مالية تقوم بالاستثمار بالنيابة عن الأطراف الأخرى من خلال امتلاك أسهم في العديد من الشركات. وتشمل هذه المنشآت كلاً من: البنوك، وشركات التأمين، وبنوك الاستثمار، وصناديق الاستثمار، وصناديق المعاشات.

ويشير (Ramalingegowda and Yu (2012 إلى أن المؤسسات المالية تعتبر من المستثمرين ذوي القدرة والخبرة المرتفعة في الحصول على المعلومات وتشغيلها مقارنة بالمستثمرين الأفراد والذين يعتبرون ذوي خبرة قليلة بصفة عامة، ويقومون بالتعامل بصفة أساسية استناداً إلى عوامل غير مرتبطة بالمعلومات (مثل: توافر السيولة أو المضاربة). وتشير الدراسات إلى وجود اتجاه متنامي في الملكية المؤسسية على مر الزمن في العديد من الدول. فعلى سبيل المثال، أشار Hsu and Koh (2005) إلى ارتفاع مستوى الملكية المؤسسية في ثلاث دول، هي: أستراليا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. فقد بلغت نسبة ملكية المؤسسات المالية في أستراليا حوالي ٤٩% من الأسهم المقيدة في عام ١٩٩٧، بينما بلغت نسبة ما تمتلكه من أسهم الشركات المقيدة في المملكة المتحدة حوالي ٦١% إلى ٧٠% خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥، في حين بلغت نسبة ما تمتلكه تلك المؤسسات من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المتداولة في عام ١٩٩٦ في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٥١,٦%.

وقد أوضح (Hsu and Koh (2005 وجود وجهتي نظر بشأن الدور الرقابي للمؤسسات المالية. فتشير **وجهة النظر الأولى** إلى أن المؤسسات المالية تلعب دوراً فعالاً في الرقابة على السلوك الإداري.

لذلك، يُفترض أن تساعد تلك المؤسسات على تخفيض مشاكل الوكالة من خلال الاهتمام بقيمة الشركات المستثمر فيها في الأجل الطويل. ويُعزى هذا الدور الرقابي الفعال والذي تقوم به المؤسسات المالية التي تتسم بارتفاع مستوى ملكيتها في الشركات المستثمر فيها إلى: (١) ارتفاع مقدار الخسارة التي ستكبدتها مقارنة بصغار المستثمرين. (٢) ارتفاع التكلفة التي تتحملها تلك المؤسسات في حالة اتخاذها قراراً بتصفية استثماراتها في شركة معينة، حيث أن بيع عدد كبير من الأسهم ينطوي عادة على انخفاض أسعار الأسهم. وتُعرف تلك المؤسسات بأنها مؤسسات ذات استثمارات طويلة الأجل محتفظ بها لغرض معين، حيث تتسم تلك المؤسسات بانخفاض كل من تنوع استثماراتها ومعدل دورانها.

ويرى عبيد (٢٠١٠) أنه يمكن للمؤسسات المالية أن تلعب دوراً رئيسياً في الرقابة على سلوك الإدارة مقارنة بالمستثمرين الأفراد، بما يترتب عليه زيادة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المستثمر فيها؛ وذلك لأسباب ثلاثة: **أولهما**، أن ضخامة حجم الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات المالية، وكذا ضخامة المسؤولية الملقاة على عاتقها، يعد دافعاً هاماً لتلك المؤسسات نحو ممارسة دور رقابي فعال على الشركات التي تستثمر فيها أموالها سواء من خلال التدخل المباشر بممارسة دور رقابي فعال في الجمعية العامة للمساهمين، أو من خلال السعي نحو تفعيل آليات حوكمة الشركات الأخرى في الشركة كمجلس الإدارة، ولجنة المراجعة. **وثانيهما**، أنه بالرغم من اعتماد هذه المؤسسات على عدد كبير من مصادر المعلومات عن الشركات المستثمر فيها، إلا أن التقارير المالية المنشورة لهذه الشركات تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات، وهو ما يزيد من رغبة هذه المؤسسات في قيام الشركات بإعداد تقارير مالية أكثر جودة. **وثالثهما**، أن امتلاك هذه المؤسسات لقدرات فنية عالية تمكنها من تفسير وتحليل معلومات التقارير المالية بكفاءة أعلى وتكلفة أقل من المستثمرين الأفراد، بالإضافة إلى مقدرتها على تجميع وتحليل كم كبير من المعلومات عن الشركة من مصادر أخرى بخلاف التقارير المالية، يمكّنها من أن تلعب دوراً رئيسياً في حوكمة الشركات من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين في سوق الأوراق المالية.

وتقوم وجهة النظر الثانية على أساس أن المؤسسات المالية تتعامل مع ما لديها من استثمارات باعتبارهم تجاراً وليسوا ملاكاً. وقد يرجع ذلك إلى أن هذه المؤسسات قد تتعرض لقيود صارمة خاصة بالسياسات الاستثمارية؛ مما قد يدفعها للتجار في الأسهم بشكل متكرر بناء على الأداء المالي للشركات المستثمر فيها في الأجل القصير. وبالتالي، قد لا تقوم تلك المؤسسات بدورها الرقابي بفعالية، على اعتبار أنها مصدر للضغوط على مديري الشركات المستثمر فيها لاتخاذ قرارات تركز على الأجل القصير، حيث تعتمد في تداولها للأسهم على الأرباح الحالية بدلاً من الأرباح في الأجل الطويل. وتُعرف تلك المؤسسات بأنها مؤسسات ذات استثمارات مؤقتة *transient*. وتتسم تلك المؤسسات بارتفاع كل من تنوع استثماراتها ومعدل دورانها. ويتفق ذلك مع سياسة التعامل في الأجل القصير والقيام باستثمارات صغيرة في عدد كبير من الشركات.

٢-٧ محددات اختيار هياكل ملكية الشركات

إن اختيار هيكل الملكية مثل أي قرار إداري يجب أن يتم في ضوء مجموعة من المتغيرات تتعلق إما بظروف البيئة التي تعمل فيها الشركة؛ مثل المحددات القانونية والمحددات المحاسبية، أو بخصائص تلك الشركات مثل القرارات المالية وحجم الشركة. وتتمثل العوامل المحاسبية ذات التأثير على هيكل الملكية في الضرائب، والإفصاح والشفافية، والبنية الأساسية للمراجعة وكفاءة المراجعين (Anderson et al., 2008). ومن ناحية أخرى أوضحت دراسة (Elayan et al., 2018) أنه يتم تفسير الاختلافات في هيكل الملكية تبعاً لتغير الظروف والمواقف. ويعنى هذا أن هيكل الملكية يمثل ظاهرة ديناميكية ولا يوجد هيكل ملكية أمثل يصلح لجميع المنشآت أو هيكل يصلح لمنشأة واحدة في جميع الأزمنة، حيث من المتوقع أن تُكيف المنشآت هيكل ملكيتها في ضوء متغيرات البيئة الاقتصادية للمنشأة والتي تضم المتغيرات الخاصة بنظام حوكمة الشركة (مستوى الحماية القانونية، حالة سوق الأوراق المالية، ضغوط المؤسسات المالية)، والعوامل السلوكية المرتبطة بدوافع الإحتفاظ بالحصة المسيطرة، وأخيراً المتغيرات المتعلقة بخصائص المنشأة (حجم المنشأة، عمر المنشأة، مخاطر المنشأة).

٨- الإطار النظري لجودة التقارير المالية

تتمثل وظيفة المحاسبة المالية في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية. وتعتبر القوائم المالية وسيلة رئيسية لتوصيل هذه المعلومات للأطراف المستفيدة. ويتمثل الهدف الرئيسي من إعداد التقارير المالية في توفير معلومات ذات جودة عن الوحدة الاقتصادية، والتي تفيد أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم. وتعتبر المعلومات المحاسبية التي توصلها التقارير المالية هامة لأنها تؤثر إيجاباً على المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، خاصة القرارات التي تدعم كفاءة سوق الأوراق المالية (Beest et al., 2009). وقد اتفقت الأطر المفاهيمية لإعداد التقارير المالية على أن الهدف الأساسي من التقارير المالية هو توفير معلومات عن الشركة والتي تعود بالنفع على أصحاب المصالح خاصة المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد التي تحتاجها الشركة مما يلقي الضوء على أهمية تحقيق جودة التقارير المالية، ودورها في ضمان وجود معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات. وتشير جودة التقارير المالية إلى ما تتصف به معلومات القوائم المالية من مصداقية وما تحققه من منفعة لمستخدميها، مع خلوها من التحريف والغش، وإعدادها في ضوء مجموعة من المعايير المحاسبية والقانونية والرقابية والمهنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها (محمود، ٢٠١٠).

٨-١ مفهوم جودة التقارير المالية

رغم الإتفاق حول أهمية جودة التقارير المالية، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول هذا المفهوم، حيث أن مصطلح جودة التقارير المالية لا يزال غامضاً ويصعب تحديده، بالإضافة إلى أن كلاً من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، ومجلس معايير المحاسبة الدولي IASB رغم تأكيدهما على أهمية أن تكون التقارير المالية ذات جودة عالية، إلا أنهما لم يحددا ما هو المقصود بمصطلح جودة التقارير المالية، وإن كانا قد حددا مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات الواردة في التقارير المالية حتى تتصف تلك التقارير بالجودة العالية (Morais and Curto, 2008). وبصفة عامة، لا يوجد تعريف

محدد متفق عليه بين الباحثين حول مفهوم جودة التقارير المالية، حيث يختلف مفهوم جودة التقارير المالية باختلاف وجهات نظر وأهداف معدى ومستخدمى التقارير المالية، وأيضاً باختلاف أهداف البحوث (Tasios and Bekiaris, 2012).

وفى هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى وجود أكثر من مدخل لتحديد مفهوم جودة التقارير المالية، حيث يشير (Jonas and Blanchet (2000 إلى وجود مدخلين يمكن من خلالهما تحديد مفهوم جودة التقارير المالية. ويركز المدخل الأول على احتياجات المستخدمين، حيث تعتمد جودة التقارير المالية وفقاً لهذا المدخل على مدى منفعة المعلومات المالية للمستخدمين. ويعد الإطار المفاهيمى الذى أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى فى عام ١٩٨٠ أحد الأمثلة الرئيسية على هذا التوجه. إذ أوضح المجلس أن الجودة يتم تعريفها اعتماداً على الهدف العام من التقارير المالية، وهو إمداد المستخدمين بمعلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية الهامة. وبناءً على ذلك، قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى بتحديد الخصائص النوعية للمعلومات والتي تحقق هذا الهدف. ولذلك أشار المجلس إلى أن معلومات القوائم المالية يجب أن تكون ملائمة ويمكن الإعتماد عليها لى تكون نافعة للمستخدمين. ويمكن تلخيص أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواجب توافرها حتى تكون مفيدة لمستخدميها—وفقاً لبعض الدراسات والهيئات المعنية— من خلال الجدول التالي (طاحون، ٢٠٠١):

أهم الخصائص النوعية	الهيئة أو الدراسة
الملاءمة، إمكانية التحقيق، البعد عن التحيز، التكميم، التماثل، الثبات.	الجمعية الأمريكية للمحاسبة
الملاءمة، إمكانية الإعتماد، إمكانية المقارنة، الحيادية، الوقتية، القابلية للفهم، الإفصاح الأمثل.	Stabus & Kenly (1972)
الملاءمة، إمكانية الإعتماد، الأهمية النسبية، القابلية للفهم، البعد عن التحيز، الإتساق، إمكانية المقارنة، الجوهر/الشكل.	Trublood (1973)
الملاءمة، الموضوعية، إمكانية الإعتماد، الوقتية، إمكانية المقارنة، الإكتمال، القابلية للفهم.	تقارير الشركات البريطانية (١٩٧٥)
الملاءمة، إمكانية الإعتماد، الأهمية النسبية، أمانة العرض، القابلية للفهم، الحيادية، الثبات، القابلية للمقارنة، إمكانية التحقق، التكلفة/المنفعة، الوقتية، القيمة التنبؤية، التغذية العكسية.	قائمة المفاهيم رقم (٢) الصادرة عن FASB (١٩٨٠)
الملاءمة، الموضوعية، القابلية للمقارنة، الوقتية، الوضوح، الإفصاح التام، إمكانية التحقق، الدقة، التماثل، البعد عن التحيز، التوحيد، الجوهر على حساب الشكل، الأهمية النسبية، التكلفة والمنفعة، المرونة، الإتساق، التحفظ، المعقولية.	Stamp (1980)
الملاءمة، إمكانية الإعتماد، إمكانية المقارنة، القابلية للفهم، الوقتية، التكلفة والمنفعة.	لجنة معايير المحاسبة الدولية

المصدر: طاحون (٢٠٠١).

ويركز المدخل الثانى على حماية المستثمرين وحملة الأسهم. ووفقاً لهذا المدخل فإن جودة التقارير المالية ترتبط بالإفصاح العادل والكامل. ويميل هذا المدخل إلى التركيز بصورة أكبر على حوكمة

الشركات والقضايا المتعلقة بالرقابة وهو ما تتبناه هيئة الاشراف والرقابة على تداول الاوراق المالية الأمريكية. فوفقاً لهذا المدخل يمكن تعريف جودة التقارير المالية بالمعلومات المالية الكاملة التي تتصف بالشفافية ولا تضلل مستخدميها. ورغم وجود بعض التشابه بين المدخلين من حيث أن كلاهما يهدف في النهاية إلى مساعدة المستخدمين، إلا أن مدخل احتياجات المستخدمين يركز في المقام الاول على توفير معلومات مالية ملائمة للمستخدمين في اتخاذ قرارات التقييم وتخصيص رأس المال، بينما يركز مدخل حماية المستثمرين وحملة الأسهم على ضمان إمداد المستخدمين بأكثر قدر من المعلومات (كفاية المعلومات) والتي تتسم بالشفافية قدر الإمكان (كفاءة المعلومات). ويشير Jonas and Blanchet إلى أن هذين المدخلين ليس من الضروري أن يكونا بديلين لبعضهما البعض، ولكن قد يكمل كلاهما الآخر في بعض الأحيان.

ومن ناحية أخرى، تم استخدام مفاهيم عديدة للتعبير عن جودة التقارير المالية. إذ يستخدم البعض جودة المحاسبة للتعبير عن جودة التقارير المالية التي تنتجها المحاسبة. وتعد جودة المحاسبة مصطلحاً عاماً يتسع أو يضيق حسب توجه الباحثين، ولكن تظل جودة منتج المحاسبة متمثلة في جودة التقارير المالية. وتناول آخرون، على سبيل المثال أبو الخير (٢٠٠٧) مفهوم جودة التقارير تحت مفهوم جودة معايير المحاسبة، على اعتبار أن جودة المعايير تتمثل في إنتاج معلومات مالية موثوق فيها ويمكن الإعتماد عليها في اتخاذ القرارات. وبالتالي، فإن جودة المعايير تنعكس في جودة التقارير المالية. ومع ذلك فإن جودة المعايير هي شرط ضمن مجموعة شروط لازمة لتحقيق الجودة. وأخيراً، تناول البعض مفهوم الجودة تحت مفهوم جودة الربح، حيث أن هناك شبه إجماع بين الباحثين على أن جودة التقارير المالية تبدأ من جودة الربح.

ويخلص الباحث من تحليل التعريفات السابقة الى وجود اتفاق بين الدراسات السابقة على أن الهدف الأساسي من تحقيق جودة التقارير المالية هو جعل القوائم المالية تعبر بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركة، خلال فترة زمنية معينة أو في لحظة زمنية معينة. كما أن التعريفات السابقة لا تمثل اتجاهات متعارضة، بل يمكن اعتبارها مفاهيم جزئية تُكون في مجملها مفهوماً شاملاً لجودة التقارير المالية. وبالتالي يمكن تعريف جودة التقارير المالية على أنها إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار إعداد التقرير المالي المطبق، بما يساعد على توصيل محتواها لمستخدميها في التوقيت المناسب وبمستوى تجميع ملائم، مع تجنب التحريف الجوهرى في هذا المحتوى، وبالتالي تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركة خلال فترة زمنية معينة وفي لحظة زمنية معينة.

٨-٢ العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية

ركز معظم الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية على أثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية من خلال تركيزها على ثلاثة أبعاد، حيث يُمثل البعد الأول أثر خصائص مجلس الإدارة (تكوينه، حجمه، استقلاله.. إلخ) على جودة التقارير المالية.

وقد توصلت الدراسات في هذا الصدد إلى نتائج متباينة. فعلى سبيل المثال، توصل العديد من

الدراسات (e.g., Niu (2006); Habib and Azim (2008); Dimitropoulos and Asteriou

[Alves (2011); Abdoli and Royae (2012); Holtz and Neto (2014); (2010) إلى وجود تأثير ايجابي لكل من حجم مجلس الإدارة، واستقلال أعضاء مجلس الإدارة، وانفصال دور رئيس مجلس الإدارة عن دور المدير التنفيذي على جودة التقارير المالية.

بينما توصل بعض الدراسات [Salehi et al. (2018) ; Elayan et al. (2018)] إلى وجود تأثير سلبي لاستقلال أعضاء مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية. في حين لم تتوصل دراستا (2016) and Belhadj et al. (2012) and Alkdai and Hanefah إلى وجود تأثير لكل من حجم مجلس الإدارة، واستقلال مجلس الإدارة، وانفصال دور رئيس مجلس الإدارة عن دور المدير التنفيذي على جودة التقارير المالية. ومن ناحية أخرى توصلت دراسة (2018) Martínez et al. إلى أن وجود أعضاء مجلس ادارة من النساء يحسن من جودة التقارير المالية. كما تناولت دراسة Notbohm et al. (2018) العلاقة بين الإيديولوجيات الشخصية للمديرين وجودة التقارير المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن كلاً من القيمة المطلقة للاستحقاقات وإعادة اصدار القوائم المالية تتخفف في ظل تبني ادارة الشركة ايديولوجية متحفظة وظهر ذلك جلياً في أعقاب صدور قانون SOX.

ويُمثل **البعد الثاني** أثر خصائص هيكل الملكية على جودة التقارير المالية. وقد توصل العديد من الدراسات إلى وجود تأثير ايجابي لكلٍ من ملكية الدولة، والملكية المؤسسية، وتركيز الملكية في أيدي كبار المساهمين، وملكية الإدارة، على جودة التقارير المالية (Hashim and Devi 2012; Ding et al. (2018). بينما توصل بعض الدراسات إلى وجود تأثير عكسي لكل من الملكية الأجنبية، والملكية العائلية على جودة التقارير المالية (Adebiyi and Olowookere, 2016; Elliott et al., 2018).

ومن ناحية أخرى، أوضحت دراسة (2017) Affan et al. أن الملكية المؤسسية وكذلك الملكية الأجنبية تؤثران سلبياً على جودة التقارير المالية المعدة في ظل استخدام إدارة الإيرادات الحقيقية كوسيلة لإدارة الأرباح. بينما لم تؤثر الملكية الاداريه، والملكية العائلية على جودة التقارير المالية المعدة ظل الاعتماد على إدارة الإيرادات الحقيقية كوسيلة لإدارة الأرباح. وبالتالي، أوضحت الدراسة أن الملكية المؤسسية يمكن أن تحسن أو تقلل من جودة التقارير المالية، بينما تؤثر الملكية الاجنبية سلبياً على جودة التقارير المالية. ويُمثل **البعد الثالث** أثر خصائص لجنة المراجعة (حجمها، تكوينها، خبرتها المالية... إلخ) على جودة التقارير المالية. وقد توصلت الدراسات إلى وجود تأثير ايجابي لكل من جودة عملية المراجعة، ووجود لجنة مراجعة على جودة التقارير المالية. فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة (2018) Bajra and Cadezc إلى أن الرقابة الفعالة للجنة المراجعة ترتبط بشكل إيجابي بجودة التقارير المالية، في حين، أن مجرد وجود لجنة مراجعة داخل الشركة ربما يؤثر سلبياً على جودة التقارير المالية. وتوضح هذه النتيجة أن وجود لجنة مراجعة يعد شيئاً ضرورياً، ولكنه ليس شرطاً كافياً لتعزيز جودة التقارير المالية.

وفي نفس السياق، توصلت دراسة (2018) Gebrayel et al. إلى أن تكرار اجتماعات لجنة المراجعة ووجود المراجعة الداخلية تؤثر بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية للشركة. ومع ذلك، تشير النتائج إلى أن العلاقة بين آليات حوكمة الشركات الأخرى وجودة التقارير المالية ليست كبيرة.

ومن ناحية أخرى، توجد بعض المحددات التي قد تؤثر على مستوى جودة التقارير المالية والتي من أهمها المعايير المحاسبية المطبقة، والبيئة القانونية، والبيئة الاقتصادية، واتجاهات الإدارة. وفي هذا الصدد تناول البعض (e.g., Habib and Hossain, 2013 ; Ham et al., 2015) المحددات التي تؤثر على جودة التقارير المالية والتي من أهمها المعايير المحاسبية المطبقة.

كما تناولت دراسة (Gamayuni (2018) أثر تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة الصادرة في أندونيسيا عام ٢٠١٥ والتي تقوم على أساس الاستحقاق على جودة التقارير المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية الفعالة تلعب دوراً كبيراً وحيوياً في زيادة جودة التقارير المالية. ومن ناحية أخرى، توصلت دراسة (Mary et al. (2008 إلى أنه يجب قبل تطبيق معايير التقرير المالي الدولي، تطويعها بحيث تلائم البيئة القانونية والاقتصادية وثقافة الدولة التي تطبق بها.

وفيما يتعلق بتأثير البيئة القانونية على جودة التقارير المالية، أشار الرشيدى (٢٠١٢) إلى وجود تأثير للبيئة القانونية على جودة التقارير المالية، لأن جودة التقارير المالية تكون أعلى في الدول التي تسودها قواعد نظام القانون العام مقارنة بتلك التي تسود فيها قواعد القانون المدني.

٩- الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

اهتم العديد من الدراسات باختبار العلاقة بين هيكل الملكية وجودة التقارير المالية. وقد ميزت تلك الدراسات بين العديد من أنماط الملكية. فقد ميزت بعض الدراسات بين أنماط الملكية من حيث طبيعة المستثمر إلى: الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، بينما فرقت دراسات أخرى بين أنماط الملكية على أساس درجة تركيز الملكية إلى: هيكل ملكية يتصف بتركز الملكية، وهيكل آخر يتصف بتشتت الملكية. وسوف يتناول الباحث بالتحليل العلاقة بين هيكل الملكية من جوانبه المختلفة وجودة التقارير المالية. وسيتم ذلك من خلال تناول الدراسات التي إختبرت العلاقة بين هيكل الملكية وجودة التقارير المالية، ويمكن تصنيف هذه الدراسات إلى ثلاث مجموعات: فقد تناولت المجموعة الأولى العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية، بينما اهتمت المجموعة الثانية بالعلاقة بين الملكية الإدارية وجودة التقارير المالية، وتناولت المجموعة الثالثة والأخيرة العلاقة بين الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية. وسوف يستعرض الباحث هذه الدراسات في الأجزاء التالية، على النحو التالي:

٩-١ الدراسات التي تناولت العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية

تتركز ملكية الشركة في ظل هذا النوع من الملكية في عدد قليل من المساهمين الذين يمتلكون نسبة كبيرة من أسهم الشركة. ويتيح لهم ذلك الحق في رقابة الإدارة بالمقارنة بصغار المساهمين. وقد يؤدي ذلك، إلى وجود ضغوط أقل على الإدارة لمقابلة توقعات الأرباح في الأجل القصير، والتي ترجع إلى تركيز كبار المساهمين بدرجة أكبر على الأجل الطويل. ومن ناحية أخرى، قد يقوم كبار المساهمين باستخدام حقوق الرقابة المكفولة لهم لتحقيق منافع خاصة، وبالتالي ممارسة الضغوط على مديري الشركات المستثمر فيها للتقرير عن أداء مالي جيد للشركة والذي يحقق لهم عائداً مرتفعاً على استثماراتهم. ومن ناحية أخرى، يترتب على وجود عدد من كبار المساهمين في الشركة تأثيران متعارضان على مشاكل الوكالة: أولهما، تأثير الرقابة، والذي يشير إلى توفر المقدره والدافع لدى كبار

المساهمين لتحقيق رقابة المساهم المسيطر، وبالتالي تخفيض مشاكل الوكالة. وثانيهما، تأثير التواطؤ، والذي يمكن أن يحدث نتيجة التحالف بين أكبر المساهمين وكبار المساهمين الآخرين لتحقيق منفعة خاصة. ونتيجة لذلك، قد يحدث اختلاف في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات. وقد توصلت الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية إلى نتائج متباينة. وقد دعم بعض الدراسات وجود علاقة خطية، بينما أيد البعض الآخر وجود علاقة غير خطية. وفي سياق العلاقة الخطية، توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج غير متسقة حول ما إذا كانت هذه العلاقة إيجابية أم سلبية. وفي سياق العلاقة الإيجابية، توصلت دراسة (Shipper 1989) إلى أن تركيز الملكية يسبب تحسناً في سلوك الإدارة فيما يتعلق بجودة التقارير المنخفضة وانخفاض جودة التقرير عن الأرباح الأمر الذي ينعكس في النهاية على تحسين جودة الأرباح. وفي نفس السياق، أوضحت دراسة (Ramsey and Blair 1993) أن جودة التقارير المالية بالنسبة للشركات ذات تركيز الملكية من المرجح أن تزيد وذلك لأن تركيز الملكية يوفر حافزاً كافياً للمساهمين الكبار لمراقبة الإدارة، كما قد يسبب تركيز الملكية تغييرات إيجابية في الشركة عن طريق زيادة الرقابة. ومن ناحية أخرى، أوضحت دراسة (Gabrielsen et al. 2002) أن كبار المساهمين لهم دور هام في الرقابة الداخلية بالشركة، وذلك نظراً لكبر حصتهم في الشركة الأمر الذي يدفعهم إلى التأثير على استراتيجية الشركة. كما توصلت دراسة (Jung and Kwon 2002) إلى أن معلوماتية الأرباح تزداد في ظل تركيز الملكية في يد المساهمين الكبار وأرجعت ذلك إلى فرضية تقارب المصالح، حيث يساهم تركيز الملكية في تخفيض تكاليف الوكالة. إذ يعمل المساهمون الكبار على تعظيم قيمة الشركة وفرض قيود تعاقدية أقل الأمر الذي يقلل من ممارسة إدارة الأرباح، وبالتالي زيادة جودة ومعلوماتية الأرباح. ويتفق ذلك مع دراسة Klein (2002) في أن تركيز الملكية يمثل آليه نشطه لحوكمة الشركات للرقابه على القرارات المحاسبية للإدارة الأمر الذي يحد من قدرة الإدارة على ممارسة أنشطة إدارة الأرباح مما ينعكس بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية.

وفي نفس السياق، توصلت دراسة (Ben Slama et al. 2007) إلى وجود علاقة ايجابية بين تركيز الملكية ومعلوماتية الأرباح بالنسبة للشركات الأمريكية، مع عدم وجود علاقة معنوية بين هذين المتغيرين بالنسبة للشركات الفرنسية. كما أوضحت دراسة (Zhong et al. 2007) أن المساهمين الصغار لن يهتمون بالرقابة، وذلك لعدم قدرتهم على تحمل تكاليف الرقابة بسبب صغر حصتهم في الثروة. وفي نفس السياق، أوضحت دراسة (Cheng and Reitenga 2009) أن تركيز الملكية في يد عدد قليل من المساهمين الكبار يتسق مع فرض الرقابة الفعالة الأمر الذي يساعد على الحد من السلوك الإنتهازي للإدارة وزيادة جودة التقارير المالية الشركة.

وباستخدام عينة مكونة من ٣٤ شركة برتغالية، توصلت دراسة (Alves 2012) إلى أن إدارة الأرباح كانت أقل بكثير في الشركات ذات التركيز الأعلى للملكية، وذلك بسبب فرضية الرقابة الفعالة التي تشير إلى أن المساهمين الكبار يميلون إلى الحد من مستوى الانتهازية الإدارية. وباستخدام عينة من ٣١ شركة تونسية مدرجة في سوق الأوراق المالية خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٩، توصلت

دراسة (Halioui and Jerbi 2012) إلى أن تركيز الملكية يحسن جودة الأرباح المحاسبية عن طريق تقليل مستوى إدارة الأرباح. وقد توصلت دراسة (Usman and Yero 2012) التي أجريت في النيجر إلى وجود ارتباط سلبي بين تركيز الملكية وحجم إدارة الأرباح. وباستخدام عينة من ٢٩ شركة مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، توصلت دراسة (Ellili 2013) إلى أن تركيز الملكية يؤثر بشكل سلبي على مستوى الاستحقاقات الاختيارية، وبالتالي يحسن من مستوى معلوماتية الأرباح المحاسبية وجودة المعلومات المحاسبية.

وتناولت دراسة (De Sousa and Galdi 2016) اختبار العلاقة بين تركيز الملكية وجودة الأرباح لعينة من الشركات البرازيلية غير المالية المقيدة في سوق ساو باولو للأوراق المالية خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠١٤. وقد اعتمدت الدراسة على مقياسين لجودة الأرباح هما استمرارية الأرباح، والتحفظ. وقد توصلت الدراسة إلى أن الأرباح تمثل مؤشراً أكثر دقة للتعبير عن الأداء المستقبلي للشركة في ظل تشتت الملكية.

وفيما يتعلق بالعلاقة السلبية، أوضحت دراسة (Stiglitz 1985) أن الملكية المركزة قد تؤثر عكسياً على قيمة الشركة، وذلك لقدرة المساهمين الكبار على استغلال مركزهم مع تحقيق الهيمنة على حساب الأقلية من المساهمين. بالإضافة إلى ذلك، أوضح (Morck et al. 1988) أن تركيز الملكية قد يسبب تغييرات إيجابية في الشركة مع زيادة الرقابة، ولكن قد تعمل آليات أخرى عكسياً. فعلى سبيل المثال قد يستغل المساهمون الكبار والمساهمون الإداريون حقهم في الإدارة لتحقيق مصالحهم الشخصية واستغلال المساهمين الآخرين. ومن ناحية أخرى، توصلت دراسة (Donnelly and Lynch 2002) إلى أن تركيز الملكية الخارجية في المملكة المتحدة يؤثر سلباً على معلوماتية الأرباح المحاسبية.

وباستخدام عينة من ٩٧٧ شركة تنتمي إلى سبع دول من شرق آسيا (هونغ كونغ، وإندونيسيا، وماليزيا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وتايلاند) توصلت دراسة (Fan and Wong 2002) إلى أن الملكية المركزة ترتبط بإنخفاض مستوى معلوماتية الأرباح. وقد أرجعت الدراسة هذه العلاقة السلبية إلى سببين، يستند أولهما على فرضية تأثير الحصانة الإدارية، حيث يثير تركيز الملكية مشاكل وكالة وتعارض مصالح بين الملاك والمستثمرين الخارجيين. إذ يميل الملاك إلى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تحقق مصالحهم الشخصية، الأمر الذي قد يؤدي إلى فقدان مصداقية الأرباح المعلنة للمستثمرين الخارجيين. بينما يستند السبب الثاني على تأثير المعلومات؛ ومن هذا المنظور، يسمح تركيز الملكية بالحد من الإفصاح عن المعلومات للجمهور ومنع تسرب معلومات محددة إلى المنافسين، الأمر الذي يضعف محتوى معلوماتية الأرباح التي يتم الإفصاح عنها للمستثمرين الخارجيين.

وفي نفس السياق، قدمت دراسة (Firth et al. 2006) أدلة على أن معلوماتية الأرباح تتخفف عندما يزيد تركيز الملكية. وقد أرجعت هذه العلاقة السلبية إلى فرضية الحصانة الإدارية. فقد يؤثر المساهمون الكبار على الشركات لكي تتبنى السياسات المحاسبية التي تعكس احتياجات ومصالح الملاك وهو ما يقلل من جودة الأرباح المحاسبية. ومن ناحية أخرى، أوضحت دراسة (Ebrahimi and Aerabi 2010) وجود علاقة سلبية بين تركيز الملكية وجودة الأرباح. وتؤيد فرضية الوحدة الاستراتيجية هذه العلاقة السلبية والتي تشير إلى أن أصحاب الحصص والمديرين يتآمرون لتحقيق

مصالحهم الشخصية على حساب قيمة الشركة والتأثير السلبي على قدرة المساهمين الآخرين فيما يتعلق بجودة الأرباح.

وفي سياق العلاقة غير الخطية، توصلت دراسة (Wang (2006 إلى وجود علاقة قوية بين تركيز الملكية والغش والتلاعب داخل الشركة. علاوة على ذلك، توصلت دراسة (Lui and Lu (2007 إلى وجود علاقة ايجابية معنوية بين مستوى تركيز الملكية وممارسات إدارة الأرباح الذي يقلل من جودة التقارير المالية. وقد ميزت الدراسات التي اختبرت العلاقة بين تركيز الملكية ومستوى الاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية بين ثلاثة اتجاهات. فمن ناحية، توصلت دراسة (Zhong et al. (2007 إلى أن ملكية كبار المساهمين ترتبط إيجاباً بمستوى الاستحقاقات الاختيارية في الشركات التي تواجه انخفاض الأرباح قبل إدارتها. وقد تم ذلك باستخدام عينة من الشركات الأمريكية على مدار الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٣. وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود تأثير لملكية كبار المساهمين على الاستحقاقات الاختيارية بالنسبة للشركات التي حققت نمواً في الأرباح قبل إدارتها. ومن ناحية أخرى، توصل (Ali et al. (2008 إلى وجود ارتباط سلبي بين مستوى الاستحقاقات الاختيارية وملكية كبار المساهمين في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الماليزي، والتي تضمنت: ملكية المؤسسات المالية، وملكية الشركات القابضة. كما توصلت دراسة (Chen et al. (2009 إلى ارتباط التحفظ المحاسبي إيجاباً بملكية كبار المساهمين في الشركات الأمريكية.

ومن ناحية أخرى، اختبرت دراسة (Yunos et al. (2010 تأثير تركيز الملكية على التحفظ المحاسبي في الشركات الماليزية. وقد توصلت تلك الدراسة إلى أن تركيز الملكية سواء أكان داخلياً (يشمل: مديرين تنفيذيين وغير تنفيذيين)، أو خارجياً (يشمل: كبار المساهمين المستقلين عن الإدارة سواء أكانوا أفراداً أو شركات) يشجع على وجود مستويات منخفضة من التحفظ المحاسبي. وقد أشارت الدراسة إلى أن التعارض بين كبار وصغار المساهمين يكون أكثر ظهوراً في الشركات ذات الملكية المركزة. كما توصلت دراسة (Kammoun and Bouazizi (2011 باستخدام عينة مكونة من ١٤ شركة تونسية مقيدة بسوق الأوراق المالية التونسي، إلى أن العلاقة بين تركيز الملكية وإدارة الأرباح كانت سلبية بشكل كبير وذلك وفقاً لفرضية تأثير المعلومات، ثم أصبحت هذه العلاقة ايجابية عند نسبة محددة لتركيز الملكية وذلك وفقاً لفرضية الحصانة الإدارية. ومع ذلك، أوضحت الدراسة أن تركيز الملكية يرتبط بإنخفاض مستوى معلوماتية الأرباح عندما يكون مستوى تركيز الملكية منخفضاً، ويرتبط بارتفاع مستوى معلوماتية الأرباح عندما يكون مستوى تركيز الملكية مرتفعاً.

ويؤيد ذلك، ما توصل إليه (Roodposhti and Chashmi (2011 من أن مستوى الاستحقاقات الاختيارية يرتبط سلباً بتركيز الملكية في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية بإيران، مما يعني قيام كبار المساهمين بدور رقابي فعال. وباستخدام عينة من الشركات الصينية، توصل (Cullinan et al. (2012 إلى أن التحفظ يرتبط سلباً بنسبة الأسهم المملوكة بواسطة أكبر المساهمين، وأن هذا الارتباط يكون معنوياً على وجه الخصوص عندما تزيد نسبة الملكية عن ٣٠%. وقد قام (Haw et al. (2013 باختبار تأثير هيكل الملكية الذي يتصف بتعدد كبار المساهمين على التحفظ المحاسبي

وقد تم ذلك باستخدام بيانات عن هيكل الملكية على مستوى الشركات من ثلاثة عشر دولة من دول أوروبا الغربية. وقد توصل هؤلاء الباحثون إلى أن الشركات التي تتصف بتعدد كبار المساهمين تطبق مستوى أعلى من التحفظ المحاسبي مقارنة بالشركات التي بها مساهم كبير واحد، وذلك في الدول ذات الحماية القوية للمستثمرين بهدف تخفيف مشاكل الوكالة. ويتحقق ذلك فقط في ظل ارتفاع احتمال التواطؤ بين أكبر اثنين من المساهمين.

ويرى الباحث، أن نتائج الدراسات السابقة قد أيدت وجهتي النظر المتعلقة بتأثير ملكية كبار المساهمين. فقد أيدت دراستا (Chen et al. (2009) and Haw et al. (2013) فرض الرقابة الكفؤة من خلال وجود علاقة إيجابية بين ملكية كبار المساهمين وجودة التقارير المالية. ومن ناحية أخرى، أيدت دراستا (Yunos et al. (2010) and Cullinan et al. (2012) فرض المصادرة من خلال وجود ارتباط سلبي بين ملكية كبار المساهمين وجودة التقارير المالية. يضاف إلى ذلك، أن تأثير ملكية كبار المساهمين على مستوى الجودة قد يتوقف على مستوى الملكية. فقد يؤدي ارتفاع مستوى تركيز الملكية إلى وجود ضغوط أقل على الإدارة للتركيز على الأجل القصير وفقاً لفرض الرقابة الكفؤة؛ وبالتالي يكون من المتوقع زيادة مستوى جودة التقارير المالية. ويرى الباحث أن العديد من الدراسات أيدت وجود علاقة إيجابية بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية. فمع زيادة درجة تركيز الملكية، يتوفر لدى كبار المساهمين دوافع قوية لرقابة الإدارة لحماية استثماراتهم حيث تزداد رغبتهم في تحمل تكاليف الرقابة. ويؤدي ذلك إلى وجود ضغوط أقل على الإدارة لمقابلة توقعات الأرباح في الأجل القصير؛ مما قد يؤدي إلى تخفيض مستوى الاستحقاقات الاختيارية.

واستناداً إلى ما تقدم، يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث في صورته البديلة على النحو التالي: توجد علاقة إيجابية بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية.

٩-٢ الدراسات التي تناولت العلاقة بين الملكية الإدارية وجودة التقارير المالية

يوجد تأثيران متعارضان للملكية الإدارية على دوافع المديرين، هما: (١) تأثير تقارب المصالح، والذي يشير إلى أنه مع ارتفاع مستوى ملكية المديرين لأسهم الشركة يتوفر لديهم دوافع أعلى للانحياز إلى مصالح المساهمين. (٢) تأثير الحصانة الإدارية، والذي يشير إلى أنه مع ارتفاع مستوى الملكية الإدارية يسيطر المديرون بدرجة أكبر على الشركة؛ مما قد يؤدي إلى وجود مجال أكبر للتصرف لتحقيق مصالحهم الذاتية (الحوشي، ٢٠١٥).

وتشير نظرية الوكالة، إلى أن ملكية المديرين لجزء من أسهم الشركة قد تؤدي إلى تحقيق تقارب في مصالحهم مع مصالح الملاك، وبالتالي تخفيض مشاكل الوكالة، بما يشير إلى تأثير تقارب المصالح، والذي من المتوقع أن يكون ذا تأثير أكبر عند ارتفاع مستوى الملكية الإدارية. ومن ناحية أخرى، قد يؤدي ارتفاع مستوى الملكية الإدارية إلى حدوث تلاعب من جانب المديرين. فقد يؤدي ارتفاع ملكية الإدارة إلى وجود مستوى تصويت كافٍ لضمان الوظيفة مستقبلاً؛ وبالتالي يواجه المديرون ضغطاً أقل من جانب سوق المال. وقد يؤدي ذلك إلى قيام المديرين بإتباع ممارسات محاسبية تعكس

دوافعهم الشخصية بدلاً من الوضع الاقتصادي للشركة مستهدفين بذلك تحقيق مصالحهم الذاتية على حساب مصلحة الملاك. ومن ثم، قد تصبح الملكية الإدارية أداة غير فعالة في تحقيق التقارب بين مصالح المديرين والملاك، ويتسق هذا السلوك الإداري مع تأثير الحصانة الإدارية (Fama, 1980). وفي هذا الصدد أوضح (Cruthley and Hansen (1989) أن هناك حاجة إلى آليه أو وسيلة للإشراف والرقابة علي أداء الإدارة، بما يكفل إدارة العمل داخل الشركة بما يتفق مع مصالح حملة الأسهم. ويعتبر هيكل الملكية آليه جيدة لتخفيض التعارض بين مصالح المساهمين والمديرين، وذلك من خلال زيادة نسبة ملكية الاداره في أسهم الشركة. ويؤيد ذلك ما توصلت إليه دراسة Fama and Jensen (1983) من أن ملكية الإدارة سوف تجعل المديرين يشعرون بأنهم جزء من ملاك الشركة، وبالتالي يقل تضارب المصالح بين المساهمين والمديرين.

وقد استهدف العديد من الدراسات (Apriada [e.g., Ebrahim (2007); Ali et al. (2008); and Suardikha (2016)]، إختبار العلاقة بين الملكية الادارية وجودة التقارير المالية. وفي هذا الصدد، توصلت تلك الدراسات إلى نتائج مختلطة بشأن هذه العلاقة. فمن ناحية، توصل بعض الدراسات إلى وجود علاقة سلبية بين الملكية الإدارية وجودة التقارير المالية، بينما توصل البعض الاخر إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية الإدارية وجودة التقارير المالية. ومن ناحية أخرى، اتفق العديد من الدراسات على وجود علاقة غير خطية بين الملكية الإدارية وجودة التقارير المالية، وإن اختلفوا فيما بينهم من حيث شكل هذه العلاقة.

فعلى سبيل المثال، استهدفت دراسة (Beasley (1996 إلى اختبار العلاقة بين مستوى الملكية الإدارية الخارجية وجودة التقارير المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن إرتفاع مستوى الملكية الخارجية يساعد على تقليل تعارض المصالح بين الإدارة والملاك. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين تحريف القوائم المالية والملكية الإدارية الخارجية، حيث أوضحت الدراسة أن إرتفاع مستوى الملكية الإدارية الخارجية يساعد على تقليل احتمال تحريف القوائم المالية. وباستخدام عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ توصلت دراسة (Ebrahim (2007 إلى أن مستوى الملكية الإدارية يرتبط بشكل إيجابي مع معلوماتية الأرباح وبشكل سلبي مع إدارة الأرباح وفقاً لمقياس الإستحقاقات الإختيارية، حيث يؤدي إرتفاع مستوى ملكية الإدارة إلى تحسين جودة التقارير المالية.

كما توصل (Sanchez-Ballesta and Garcia-Meca 2007) إلى أنه وفقاً لتأثير تقارب المصالح، فإن ملكية المديرين لحصة محددة من أسهم الشركة يدفعهم للمواءمة تدريجياً بين مصالحهم الشخصية ومصالح المساهمين، وبالتالي يمكن النظر إلى الملكية الإدارية كآليه للحد من السلوك الانتهازي للإدارة، وبالتالي التخفيض إلى حد كبير من أنشطة إدارة الأرباح الأمر الذي يحسن من جودة التقارير المالية. وفي نفس السياق، توصل (Ali et al. (2008 إلى أن الملكية الإدارية ترتبط سلباً بمستوى الاستحقاقات الاختيارية لعينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الماليزي خلال عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣. ويتفق هذا مع نظرية الوكالة، حيث تتخفف تعارضات الوكالة التي تحدث نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة مع إرتفاع مستوى الملكية الإدارية. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه

دراسة (Banderlipe 2009) من وجود علاقة سلبية بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح، حيث يؤدي إرتفاع مستوى الملكية الإدارية إلى الحد من السلوك الإنتهازي من قبل الإدارة وبالتالي التقليل من أنشطة إدارة الأرباح. ومن ناحية أخرى، هدفت دراسة (Alves 2012) إختبار العلاقة بين الملكية الإدارية وجودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية باستخدام عينة من ٣٤ شركة غير مالية مقيدة في سوق الأوراق المالية بالبرتغال خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧. وقد توصلت الدراسة إلى أن ملكية الإدارة تؤدي إلى تحسين جودة الأرباح وبالتالي تخفيض إدارة الأرباح ومن ثم، تحسين جودة التقارير المالية.

وعلى عكس ماسبق، توصلت دراسات أخرى، إلى وجود علاقة سلبية بين الملكية الإدارية وجودة التقارير المالية. فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة (Gabrielsen et al. 2002) إلى أنه في بيئة الأعمال الدانماركية توجد علاقة سلبية معنوية بين الملكية الإدارية ومعلوماتية الأرباح، وعلاقة إيجابية ولكن غير معنوية بين الملكية الإدارية ومستوى إدارة الأرباح. كما توصلت دراسة (Jung and Kwon 2002) إلى أن مستويات الملكية الإدارية غير المعتدلة يمكن أن يكون لها تأثير عكسي على الشركة، حيث أن زيادة سلطة ونفوذ الإدارة داخل الشركة يمكنهم من إتخاذ القرارات المحاسبية التي تحقق مصالحهم الشخصية، ومن ثم، التأثير علي هدف تعظيم القيمة للشركة.

وفي نفس السياق، وباستخدام عينة من الشركات الأسترالية تناول (Koh 2003) إختبار العلاقة بين الملكية الإدارية وممارسات إدارة الأرباح، خلال الفترة من عام ١٩٩٣ وحتى عام ١٩٩٧. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح، حيث أن إرتفاع مستوى الملكية الإدارية يشجع الإدارة على إدارة الأرباح. ويتفق ذلك مع أبحاثه دراسة (Peasnell et al 2005) من أن ارتفاع الملكية الإدارية يدفع الإدارة إلى ممارسة أنشطة إدارة الأرباح لتعظيم مصالحها الشخصية. وباستخدام عينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في تايوان على مدار الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤، توصلت دراسة (Yang et al. 2008) إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستحقاقات الاختيارية ومؤشر إجمالي الملكية الإدارية؛ والذي يشمل ملكية كل من المديرين التنفيذيين، وأعضاء مجلس الإدارة من الخارج، وملكية كبار المساهمين الذين يمتلكون أكثر من ٥% من الأسهم، أو المساهمين ضمن أكبر عشرة ملاك بالشركة. وقد توصل هؤلاء الباحثون أيضاً إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستحقاقات الاختيارية وملكية كل من أعضاء مجلس الإدارة من الخارج وكبار المساهمين.

وتأييداً لما توصلت إليه دراسة (Yang et al. 2008) من وجود علاقة سلبية بين الملكية الإدارية وجودة التقارير المالية. فقد توصل العديد من الدراسات (e.g., Al-Fayoumi et al. 2010); [Charfeddine et al. (2013)، إلى أن الملكية الإدارية ترتبط بمستويات أعلى من إدارة الأرباح. وفي نفس السياق، توصلت دراسة (Apriada and Suardikha 2016) إلى أن الملكية الإدارية لها أثر سلبي كبير علي جودة التقارير المالية، حيث أوضحت أن ضعف الاشراف والرقابة في ظل مستويات الملكية الإدارية العالية يمكن أن يقلل من جودة التقارير المالية.

ومن ناحية أخرى، توصل العديد من الدراسات إلى وجود علاقة غير خطية بين الملكية الإدارية ومستوى الاستحقاقات الاختيارية. فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة (Hutchinson and Leung

(2007) إلى وجود علاقة غير خطية بين الملكية الإدارية في الشركات الأمريكية ومستوى الاستحقاقات الاختيارية على مدار فترة ست سنوات من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١. ويشير ذلك إلى أن ارتفاع الملكية الإدارية يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستحقاقات الاختيارية. كما توصلت دراسة Sánchez-Ballesta and García-Meca (2007) إلى وجود علاقة غير خطية بين الملكية الإدارية والاستحقاقات الاختيارية وبين الملكية الإدارية ومعلوماتية الأرباح لعينة من الشركات الأسبانية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢. إذ أوضحت الدراسة أن الملكية الإدارية تساهم في تحسين معلوماتية الأرباح وتقييد إدارة الأرباح عندما تكون نسبة الأسهم المملوكة للإدارة ليست عالية جداً. ولكن عندما تصبح هذه النسبة عالية جداً، فإن العلاقة بين الملكية الإدارية، والاستحقاقات الاختيارية، ومعلوماتية الأرباح تكون عكسية.

وباستخدام عينة من الشركات اليابانية على مدار الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٠، توصل Teshima and Shuto (2008) إلى وجود علاقة سلبية بين الملكية الإدارية والقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية في حالة انخفاض مستوى الملكية الإدارية (أكبر من صفر إلى ١٣,٦%)، بينما توجد علاقة إيجابية في ظل مستوى متوسط من الملكية الإدارية (أكبر من ١٣,٦% إلى ٣٨,٨%). وأخيراً، توجد علاقة سلبية في حالة ارتفاع مستوى الملكية الإدارية (أكبر من ٣٨,٨%). وقد توصل هذان الباحثان أيضاً إلى أن اتجاه الاستحقاقات الاختيارية (موجباً أو سالباً) لا يؤثر على العلاقة السابقة، فقد توصلنا إلى نفس النتائج السابقة عند تقسيم شركات عينة الدراسة وفقاً لاتجاه الاستحقاقات الاختيارية. وقد توصلت دراسة Yang et al. (2008) إلى وجود علاقة غير خطية بين ملكية المديرين التنفيذيين ومستوى الاستحقاقات الاختيارية لعينة من الشركات التايوانية، حيث يزداد مستوى الاستحقاقات الاختيارية مع ارتفاع مستوى ملكية المديرين التنفيذيين، يلي ذلك انخفاض مستوى الاستحقاقات الاختيارية مع استمرار ارتفاع مستوى ملكية المديرين التنفيذيين. ويرجع هذا إلى أن ارتفاع مستوى الملكية عن نسبة معينة يعمل على تخفيض تكاليف الوكالة، وتحسين أداء الشركة، وبالتالي تعظيم قيمتها.

كما توصلت دراسة Ghosh and Moon (2010) إلى وجود علاقة غير خطية بين ملكية المدير التنفيذي ومعلوماتية الأرباح والمقاسة بمعامل استجابة الأرباح (ERC). فعندما يكون مستوى ملكية المدير التنفيذي منخفضاً، يزيد معامل استجابة الأرباح مع الملكية الإدارية وتعتبر الأرباح أكثر معلوماتية حول أداء الشركة في المستقبل. ولكن، عندما يتجاوز مستوى ملكية المدير التنفيذي ٢٥%، ينخفض معامل استجابة الأرباح وتصبح الأرباح أقل معلوماتية. وتتفق دراسة Bos et al. (2013) مع ما توصلت إليه دراسة Teshima and Shuto (2008) من وجود علاقة غير خطية بين ملكية المديرين التنفيذيين للأسهم ومستوى الاستحقاقات الاختيارية لعينة من الشركات الإنجليزية. فقد أظهرت الدراسة علاقة سلبية بين المتغيرين عندما يمتلك المديرين التنفيذيين أقل من ٥% من الأسهم، بينما يزداد مستوى الاستحقاقات الاختيارية في حالة امتلاك المديرين التنفيذيين لنسبة أكبر من ٥% وأقل من ١٠%. وعندما يصل مستوى ملكية المديرين التنفيذيين إلى ١٠% ينخفض مستوى الاستحقاقات

الاختيارية. ومن ناحية أخرى، توصل هذان الباحثان إلى عدم وجود دليل على تأثير ملكية المديرين غير التنفيذيين على الاستحقاقات الاختيارية سواء بالحد منها أو بالعمل على زيادتها.

كما توصلت دراسة González and García-Meca (2014) إلى أن العلاقة بين الملكية الإدارية الداخلية والاستحقاقات الاختيارية هي علاقة غير خطية. فعندما يرتفع مستوى الملكية الإدارية الداخلية، تميل ممارسات إدارة الأرباح إلى الانخفاض ولكن عندما تصل الملكية الإدارية الداخلية أو تتجاوز حد معين (1،14%)، يحدث العكس وتبدأ إدارة الأرباح في الإرتفاع.

ومن ناحية أخرى، اهتم العديد من الدراسات باختبار العلاقة بين الملكية الإدارية والتحفظ المحاسبي كمقياس لجودة التقارير المالية. فباستخدام عينة من الشركات الأمريكية على مدار الفترة من 1994 إلى 2004، توصل Lafond and Roychowdhury (2008) إلى أن المستويات المنخفضة من الملكية الإدارية ترتبط بوجود أرباح أكثر تحفظاً. ويتفق ذلك مع الطلب المتزايد على التحفظ عندما تنشأ مشاكل الوكالة بين المساهمين والمديرين مع انخفاض مستوى الملكية الإدارية. وقد توصل هذان الباحثان أيضاً إلى أن الملكية المجمعمة للمديرين تعتبر مؤشراً أفضل لدرجة الاتساق بين المديرين والمساهمين بالمقارنة بملكية المديرين التنفيذيين فقط.

وباستخدام عينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية بتايوان، توصلت دراسة Chi et al. (2009) إلى وجود علاقة سلبية بين الملكية الإدارية والتحفظ المحاسبي. كما توصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يعتبر بديلاً لحوكمة الشركات وذلك باستخدام المقارنات بين الشركات ذات التحفظ المرتفع والشركات ذات التحفظ المنخفض. واعتماداً على عينة من الشركات الصينية على مدار الفترة من 2001 إلى 2006، توصلت دراسة Xia and Zhu (2009) إلى أن انخفاض مستوى الملكية الإدارية يؤدي إلى تقارير مالية أكثر تحفظاً، بينما ينخفض مستوى التحفظ المحاسبي عند ارتفاع مستوى الملكية الإدارية وارتباط مكافآت الإدارة بأداء الشركة بشكل كبير. ومن ناحية أخرى، وباستخدام نموذج Basu (1997) لقياس التحفظ لعينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، على مدار الفترة من 1997 إلى 2008، توصل يوسف (2012) إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الملكية الإدارية والتحفظ المحاسبي. فقد توصلت الدراسة إلى أنه كلما ازدادت نسبة الملكية الإدارية كلما ازداد عدم تماثل الاعتراف بالنسبة للأرباح السارة والأرباح غير السارة.

ويشير العرض السابق للدراسات إلى أنه يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات للعلاقة بين الملكية الإدارية ومستوى جودة التقارير المالية. فمن ناحية، توصل Ali et al. (2008) إلى وجود علاقة سلبية، بينما توصلت دراسة Yang et al. (2008) إلى وجود علاقة إيجابية. ومن ناحية أخرى، اتفق العديد من الدراسات على وجود علاقة غير خطية، وإن اختلفوا فيما بينهم من حيث شكل هذه العلاقة. فقد أوضحت دراسة Hutchinson and Leung (2007) وجود علاقة سلبية في ظل المستويات المنخفضة من الملكية الإدارية، مع وجود علاقة إيجابية في حالة المستويات المرتفعة من الملكية الإدارية، بينما توصلت دراسة Yang et al. (2008) إلى شكل عكسي للعلاقة في الدراسة السابقة. وقد اختلفت دراستا Teshima and Shuto (2008) and Bos et al. (2013) مع الدراستين السابقتين

في شكل العلاقة غير الخطية، والتي أخذت ثلاثة مستويات للملكية الإدارية: منخفضة، متوسطة، ومرتفعة، بدلاً من مستويين فقط. ومع ذلك، اختلفت الدراسات فيما بينهما في نسب الملكية التي تم على أساسها تحديد المستويات الثلاثة للملكية الإدارية. ومن ناحية أخرى، تبين للباحث وجود اختلاف إلى حد ما في المنهجية التي اتبعتها الدراسات بشأن اختبار العلاقة بين الملكية الإدارية ومستوى جودة التقارير المالية. فقد استخدم معظم الدراسات نموذج Jones بنسخته الأصلية والمعدلة لقياس جودة التقارير المالية، بينما استخدمت دراسة (Hutchinson and Leung (2007) نموذج Kothari et al. (2005)، في حين استخدمت دراسة (Ali et al. (2008) نموذج (Peasnell et al. (2000). وفي ذات السياق، وعلى عكس معظم الدراسات، اعتمدت هاتان الدراسات على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية.

واستناداً إلى تأثير تقارب المصالح، والذي يشير إلى أنه مع ارتفاع مستوى ملكية المديرين لأسهم الشركة يتوفر لديهم دوافع أعلى للانحياز إلى مصالح المساهمي. إذ أن ارتفاع مستوى الملكية الإدارية يؤدي إلى تحقيق درجة أكبر من التوافق بين المديرين والملاك. يؤيد الباحث وجود علاقة ايجابية بين الملكية الإدارية ومستوى جودة التقارير المالية وبناء على ما تقدم، يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث في صورته البديلة على النحو التالي: توجد علاقة ايجابية بين الملكية الإدارية ومستوى جودة التقارير المالية.

٩-٣ الدراسات التي تناولت العلاقة بين الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية

تشير الملكية المؤسسية إلى ملكية المؤسسات المالية، والتي لديها خبرة ومقدرة أعلى في الحصول على المعلومات واستخدامها بالمقارنة بالمستثمرين الأفراد. ومع ذلك، لا يوجد اتفاق بشأن دور تلك المؤسسات في تحسين جودة التقارير المالية. إذ توجد وجهتا نظر في هذا الشأن: أولهما، أن المؤسسات المالية قد تتعامل مع ما لديها من استثمارات استناداً إلى الأداء في الأجل القصير. ونتيجة لذلك، لا تقوم تلك المؤسسات بدورها الرقابي بفعالية، حيث تعتبر مصدراً للضغط على مديري الشركات المستثمر فيها لاتخاذ قرارات تركز على الأجل القصير؛ مما قد يؤدي إلى توفر الدافع لدى المديرين لتغيير مقدار الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية، وبالتالي انخفاض جودة التقارير المالية.

وثانيهما، قد تقوم المؤسسات المالية بدور رقابي فعال على السلوك الإداري، حيث تنتظر تلك المؤسسات إلى ما لديها من استثمارات على أنها استثمارات محتفظ بها لغرض معين. وفي ظل وجهة النظر هذه، تلعب المؤسسات المالية دوراً فعالاً في تحسين جودة التقارير المالية، والذي يعزز رغبة تلك المؤسسات في رقابة المديرين للتأكد من أنهم يعملون على تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل بدلاً من تعظيم مصالحهم الذاتية (الحوشي، ٢٠١٥).

وقد استهدف العديد من الدراسات (e.g., Bushee (2001); Charitou et al. (2007); Apriada and Suardikha (2016); Bao and Lewellyn (2017)) اختبار العلاقة بين الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية. وفي هذا الصدد، توصلت تلك الدراسات إلى نتائج مختلطة بشأن هذه

العلاقة. فمن ناحية، توصل بعض الدراسات إلى وجود علاقة ايجابية، بينما توصل البعض الاخر إلى وجود علاقة سلبية. ومن ناحية أخرى، اتفق العديد من الدراسات على وجود علاقة غير خطية بين الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية، وإن اختلفوا فيما بينهم من حيث شكل هذه العلاقة. ويمكن تفسير العلاقة الايجابية بين الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية من خلال نظرية الوكالة، والتي تعني أن الملكية المؤسسية يمكن أن تحسن من الاشراف والرقابة من قبل الإدارة بشكل يجعل العمل داخل الشركة يسير بطريقة تؤدي إلى تقليل تعارض المصالح بين المساهمين والمديرين.

وفي هذا الصدد أوضحت دراسة Bathala et al. (1994) أن الملكية المؤسسية يمكن أن تؤثر على سلوك إدارة الشركة بشكل يحد من تعارض المصالح بين المساهمين والإدارة. وقد سلكت دراسة Bushee (2001) مسلكاً آخر حيث أوضحت أنه يجب مراعاة خصائص المستثمرين المؤسسيين عند دراسة العلاقة بين الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن إرتفاع مستوى الملكية المؤسسية يمكن أن يلعب دوراً هاماً في مراقبة والتخفيف من السلوك الانتهازي من جانب الإدارة وبالتالي التقليل من إدارة الأرباح.

واتفاقاً مع دراسة Bushee (2001) توصلت دراسة Chung et al. 2002 إلى أن الشركات ذات المستوى المرتفع من الملكية المؤسسية أقل احتمالاً للتورط في عمليات إدارة الأرباح. إذ قدمت دليلاً على أن المستثمرين المؤسسيين يكون لديهم القدرة على الحد من مقدرة الإدارة على إدارة الاستحقاقات من أجل الوصول إلى المستوى المرغوب من الأرباح. بالإضافة إلى ذلك، اختبر Velury and Jenkins (2006) العلاقة بين الملكية المؤسسية وجودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية المؤسسية وجودة الأرباح. كما أوضحت الدراسة أنه عندما يمارس المستثمرون المؤسسون سيطرة ورقابة أكبر على إدارة الشركة بدرجة أكبر من مجرد كونهم مستثمرين فإنه من المتوقع أن تزداد جودة الأرباح، لأن لديهم دوافع على تشجيع تقارير الأرباح عالية الجودة، حيث يساهم المستثمرون المؤسسون في الرقابة على التقارير المالية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية.

وفي نفس السياق أوضحت دراسة Charitou et al. (2007) أن الملكية المؤسسية لها تأثير إيجابي على سلوك وأداء الشركة، وذلك من خلال دورها في الحد من قدرة الإدارة على ممارسة أنشطة إدارة الأرباح. ويرجع ذلك إلى تركيز المستثمرين المؤسسيين على المدى الطويل. كما توصلت الدراسة إلى أنه مع زيادة مستوى الملكية المؤسسية تتحسن جودة الأرباح، حيث تتمتع الأرباح في هذه الحالة بمستوى أعلى من الموثوقية وإمكانية الإعتماد. كما وجدت دراسة MoradzadehFard et al.(2009) أن هناك علاقة سلبية وهامة بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح.

وفي البيئة التونسية، توصلت دراسة Njah and Jarbou (2010) إلى أن الملكية المؤسسية تساهم في الحد من بعض ممارسات إدارة الأرباح. كما توصلت دراسة Kammoun and Bouazizi (2011) إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح. بالإضافة إلى ذلك، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين الملكية المؤسسية ومعلوماتية الأرباح وذلك بالنسبة

للشركات التونسية، حيث يتبنى المستثمرون المؤسسيون سلوكاً نشطاً من أجل الحد من التلاعب في المعلومات المحاسبية وتحسين ملاءمة ومعلوماتية الأرباح المحاسبية. بالإضافة إلى ذلك، توصلت دراسة Hashim and Devi (2012) إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية المؤسسية وجودة الاستحقاقات في ماليزيا، وبالتالي، تأكيد فرضية الرقابة الفعالة. إذ أن وجود الملكية المؤسسية لا يحسن فقط من ممارسات الحوكمة ولكن يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال الحد من أنشطة إدارة الأرباح. ويؤيد ذلك ماتوصلت إليه دراسة Wulandari and Budiarta (2014) من أنه وفقاً لنظرية الوكالة فإن رقابة المستثمرين المؤسسين يمكن أن تمثل آلية هامة لحوكمة الشركات. إذ تلعب الملكية المؤسسية دوراً فعالاً في مراقبة الإدارة وتعزيز ملاءمة المعلومات في أسواق راس المال، وبالتالي، تساهم في الحد من السلوك الإنتهازي للإدارة وتخفيض تكاليف الوكالة.

كما أشار Apriada and Suardikha (2016) إلى أن إرتفاع مستوى الملكية المؤسسية يؤدي إلى تعزيز الرقابة الخارجية علي الاداره. وباستخدام عينة مكونة من ١٢٠٠ شركة تعمل في ٢٤ سوق ناشئة مقيدة في صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٢ استهدفت دراسة Bao and Lewellyn (2017) اختبار العلاقة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح في الأسواق الناشئة من منظور نظرية الوكالة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الجودة التنظيمية تقوي العلاقة السلبية بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح. كما تساهم الملكية المؤسسية في التخفيف من حدة مشاكل الوكالة وتخفيض تكاليف الوكالة والتي تظهر نتيجة التعارض بين مصالح الإدارة والملاك، الأمر الذي يساعد على تقليل التحريفات في التقارير المالية والتلاعب في الأرباح.

وعلى العكس من ذلك، وفي سياق العلاقة السلبية، أوضحت دراسة Balsam et al. (2000) أن المعلومات السرية التي يتم الحصول عليها من قبل المستثمرين المؤسسيين الكبار قد تدفعهم إلى عدم الاهتمام بتشجيع المديرين على العمل على الاهتمام بجودة الأرباح التي يتم الإفصاح عنها. إذ أن المستثمرين المؤسسيين، هم أكثر قدرة على إدارة الأرباح من المستثمرين غير المؤسسيين، لأنهم يتمتعون بإمكانية الوصول إلى المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب. ويتفق ذلك مع دراسة Bartov et al. (2000) في أن أصحاب المؤسسات هم مستثمرون محترفون لديهم تركيز على المدى الطويل فيما يتعلق بحجم استثماراتهم ومعرفتهم الفنية، كما أنهم يساهمون في السيطرة والرقابة على الإدارة. فقد توصلت الدراسة إلى أن المستثمرين المؤسسيين أكثر قدرة على إدارة البيانات المحاسبية للشركات بالمقارنة بباقي المستثمرين، لأن لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب. كما توصلت دراسة Cheng and Reitenga (2001) إلى أن الملكية المؤسسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة عمليات إدارة الأرباح.

ومن ناحية أخرى، توصلت دراسة Gul et al. (2003) إلى وجود علاقة عكسية بين جودة التقارير المالية والملكية المؤسسية وذلك استناداً إلى فرضية الرقابة الفعالة، حيث يمكن للمستثمرين المؤسسيين امتلاك القدرات والموارد اللازمة لرقابة المديرين بشكل فعال بالمقارنة مع المستثمرين الأفراد. كما توصلت دراسة Ahamdpour, et al. (2010) إلى أنه عندما يكون هناك دافع كبير للتلاعب،

فإن المستثمرون المؤسسيون الرئيسيون يلعبون دوراً ضئيلاً في الحد من الاستحقاقات غير العادية. بالإضافة إلى ذلك، وباستخدام عينة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بإيران توصلت دراسة Roodposhti and Chashmi (2011) إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين إدارة الأرباح والملكية المؤسسية.

علاوة على ذلك، توصلت دراسة Chekili (2012) لعينة مكونة من ٢٠ شركة تونسية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ إلى أن المؤسسات المالية تشجع القادة لإدارة الأرباح. وباستخدام عينة من ٢١٢ شركة إيرانية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ توصلت دراسة Salajeghe et al. (2012) إلى أن وجود المستثمرين المؤسسيين يؤدي إلى زيادة أنشطة إدارة الأرباح. وفي نفس السياق، توصلت دراسة Emamgholipour et al. (2013) إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية المؤسسية ومستوى الاستحقاقات الاختيارية والتي تمثل مؤشراً لإدارة الأرباح. كما توصلت دراسة Adebisi and Olowookere (2016) إلى أن الملكية المؤسسية يمكن أن تؤثر سلباً على جودة التقارير المالية.

وفيما يتعلق بالعلاقة غير الخطية، توصل Koh (2003) إلى وجود علاقة غير خطية بين الملكية المؤسسية والاستحقاقات الاختيارية لزيادة الدخل، والمقاسة باستخدام نموذج Jones لعينة من الشركات الأسترالية على مدار فترة خمس سنوات من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٧. وقد توصل هذا الباحث إلى وجود ارتباط إيجابي بين الملكية المؤسسية والاستحقاقات الاختيارية لزيادة الدخل في حالة المستويات المنخفضة للملكية المؤسسية، بما يتفق مع تأثير المضاربة. ومن ناحية أخرى، توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط سلبي بين الملكية المؤسسية والاستحقاقات الاختيارية لزيادة الدخل في ظل المستويات المرتفعة للملكية (أكبر من ٥٤,٣%). ويتفق هذا مع تأثير الرقابة. ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات المالية يكون لديها توجه طويل الأجل، وبالتالي قد تتلاشى دوافع المديرين لاستخدام الاستحقاقات الاختيارية للتأثير على الأداء في الأجل القصير.

وفي نفس السياق، توصلت دراسة Nouravesh and Ebrahimi (2005) إلى أن العلاقة بين الملكية المؤسسية وزيادة الاستحقاقات الاختيارية تتغير اعتماداً على مستوى الملكية المؤسسية، ففي البداية تكون العلاقة ايجابية عندما يكون مستوى الملكية المؤسسية منخفضاً، مما يؤكد فكرة تشجيع المستثمرين المؤسسيين لإدارة الأرباح لأعلى، ثم بعد ذلك تصبح هذه العلاقة سلبية عند مستوى الملكية المؤسسية المرتفعة.

كما أوضحت دراسة Roy and Kouwenberg (2006) أن الملكية المؤسسية يكون لها آثار مختلفة على جودة التقارير المالية. إذ أنه بينما يكون للملكية المؤسسية طويلة الأجل آثار إيجابية بشكل كبير على جودة التقارير المالية، فإن الملكية المؤسسية قصيرة الأجل يكون لها آثار سلبية بشكل كبير على جودة التقارير المالية. ومن ناحية أخرى، قام Koh (2007) باختبار تأثير نوع المؤسسات المالية على الاستحقاقات الاختيارية لعينة من الشركات الأمريكية غير المالية خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨. وقد توصل Koh إلى وجود علاقة سلبية بين المتغيرين. بالإضافة إلى عدم مقدرة مؤشر

إجمالي الملكية المؤسسية على تحديد العلاقة بين ملكية تلك المؤسسات والاستحقاقات الاختيارية بدرجة مرتفعة من الدقة؛ نظراً لأن مؤشر إجمالي الملكية لا يأخذ في اعتباره نوع تلك المؤسسات.

وفي نفس السياق توصلت دراسة (Ferreira and Matos (2008 إلى وجود علاقة غير خطية بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح. إذ أنه بزيادة عدد المستثمرين المؤسسيين، ترتفع إدارة الأرباح حتى تصل إلى الحد الأقصى، وبعد اجتياز الحد الأقصى تصبح هذه العلاقة بين المتغيرين عكسية.

ومن ناحية أخرى، اهتم العديد من الدراسات باختبار العلاقة بين الملكية المؤسسية ومستوى الاستحقاقات الاختيارية كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية، إلا أنها لم تتفق فيما بينها فيما توصلت إليه من نتائج. فمن ناحية، توصلت دراسة (Roodposhti and Chashmi (2011 إلى أن مستوى الاستحقاقات الاختيارية يرتبط إيجاباً بالملكية المؤسسية لعينة من ١٩٦ شركة غير مالية مقيدة بسوق الأوراق المالية الإيراني خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨. ويشير ذلك إلى أن المؤسسات المالية لا تقوم بدور رقابي فعال على السلوك الإداري. وبالتطبيق على ١٩١٣ شركة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١، توصلت دراسة (Lin and Manowan (2012 إلى وجود علاقة إيجابية بين ملكية المؤسسات المالية ذات الاستثمارات المؤقتة (تمتلك محافظ أوراق مالية متنوعة مع ارتفاع معدل دورانها) ومستوى الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية بهدف تحسين الأداء في الأجل القصير. ومن ناحية أخرى، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ولكنها غير معنوية بين مستوى الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وملكيتها كل من: المؤسسات المالية ذات الاستثمارات المحتفظ بها لغرض معين (تمتلك محافظ أوراق مالية مركزة مع انخفاض معدل دورانها)، والمؤسسات المالية ذات الاستثمارات المختلطة (تمتلك محافظ أوراق مالية متنوعة مع انخفاض معدل دورانها).

وباستخدام عينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الإيراني على مدار الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، اتفقت دراسة (Nekounam et al. (2013 مع الدراسة السابقة في وجود علاقة إيجابية بين مستوى الملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي. ومع ذلك، أوضحت الدراسة وجود علاقة سلبية بين تركيز الملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي. ويشير ذلك إلى أن ارتفاع ملكية المؤسسات المالية يمنحها إمكانية الوصول إلى المعلومات الداخلية؛ وبالتالي ينخفض ميلها لتشجيع الإدارة على تقديم تقارير مرتفعة الجودة، بما يؤثر بالسلب على مستوى التحفظ المحاسبي من خلال الضغط على المديرين لزيادة الأرباح. وفي ذات السياق، قامت دراسة (Lin (2014 باختبار العلاقة بين أنواع الملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي لعينة من الشركات الأمريكية على مدار الفترة من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٦. وقد توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى ملكية المؤسسات المالية ذات الاستثمارات المحتفظ بها لغرض معين يرتبط إيجاباً بالتحفظ، بينما ترتبط ملكية المؤسسات المالية ذات الاستثمارات المؤقتة سلباً بالتحفظ.

ويشير العرض السابق للدراسات إلى أنه يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات للعلاقة بين الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية، وذلك على أساس: (١) وجود علاقة إيجابية، بما يشير إلى أن المؤسسات المالية تتبنى منظوراً طويلاً الأجل ولديها المقدرة والدافع على رقابة المديرين بشكل فعال. لذلك تعدل من سلوك المديرين المتعلق بالتقرير المالي؛ مما قد يؤدي إلى ارتفاع مستوى الجودة في تلك

التقارير. (٢) وجود علاقة سلبية، والتي يمكن تفسيرها بأن تلك المؤسسات لديها توجه قصير الأجل مما قد يؤدي إلى وجود دوافع لدى مديري الشركات المستثمر فيها للتركيز على الأداء المالي في الأجل القصير، وبالتالي انخفاض مستوى جودة التقارير المالية. ويمكن تفسير هذه العلاقة أيضاً من خلال اعتماد تلك الدراسات على مؤشر إجمالي لملكية المؤسسات المالية دون تمييز بين أنواع تلك المؤسسات. (٣) تتوقف طبيعة العلاقة على نوعية المؤسسات المالية، وقد يختلف تأثير الملكية المؤسسية على مستوى جودة التقارير المالية وفقاً لمستوى الملكية. فعندما يكون مستوى الملكية المؤسسية منخفضاً، والذي يتم غالباً بواسطة مؤسسات تقوم بالاستثمار بشكل مؤقت وتتبنى وجهة نظر قصيرة الأجل، فإنه غالباً ما يوجد اهتمام أكبر بالأداء المالي في الأجل القصير، وبالتالي يتوقع انخفاض مستوى الجودة. ومع استمرار زيادة مستوى الملكية المؤسسية، والذي يتم غالباً بهدف الاحتفاظ بهذه الاستثمارات، يكون من الصعب اتخاذ قرار بالتخلص منها. ويترتب على ذلك أن تمارس تلك المؤسسات دوراً رقابياً أكثر فعالية. وبالتالي، يتوقع ازدياد مستوى جودة التقارير المالية مع زيادة مستوى الملكية المؤسسية. واستناداً إلى ما تقدم، يمكن اشتقاق الفرض الثالث للبحث في صورته البديلة على النحو التالي: توجد علاقة إيجابية بين الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية.

١٠- الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية إختبار فروض البحث وتحقيق هدفه. وسيتم ذلك من خلال عرض مجتمع وعينة الدراسة، ومصادر تجميع البيانات، ونموذج الدراسة، وأساليب التحليل الإحصائي المستخدم، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وذلك على النحو التالي:-

١٠-١ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، وذلك بعد استبعاد المنشآت المالية لأنها تخضع لقواعد مختلفة، بالإضافة إلى أن مدلولات مقاييس المتغيرات للشركات المالية تختلف عنها للشركات غير المالية. وقد تم إختيار الشركات التي تمثل عينة الدراسة (على مدار فترة ثلاث سنوات من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦) وفقاً للمعايير التالية:

- أن تكون الشركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية على مدار فترة الدراسة.
 - أن تنتهي السنة المالية للشركة في ١٢/٣١ من كل عام.
 - أن تكون العملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية لشركات العينة هي الجنية المصري.
- وقد نتج عن تطبيق المعايير السابقة إختيار ٥٠ شركة تمثل عينة الدراسة. ويوضح الجدول رقم (١) حجم العينة النهائي وتوزيع الشركات حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تنتمي إليها. وقد اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية على التقارير المالية للشركات، والتي تم الحصول عليها من شركة مصر لنشر المعلومات.

جدول رقم (١) عدد ونسبة الشركات الممثلة للعينة وفقاً للقطاعات

النسبة المئوية	عدد الشركات	القطاع
٦%	٣	قطاع الموارد الأساسية
٨%	٤	قطاع الكيماويات
٢٠%	١٠	قطاع التشييد ومواد البناء
١٢%	٦	قطاع الأغذية والمشروبات
٦%	٣	قطاع الرعاية الصحية والأدوية
١٠%	٥	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٢%	١	قطاع منتجات منزلية وشخصية
٢٠%	١٠	قطاع العقارات
٢%	١	قطاع الإعلام
٢%	١	قطاع التكنولوجيا
٤%	٢	قطاع الاتصالات
٦%	٣	قطاع السياحة والترفيه
٢%	١	قطاع المرافق
١٠٠%	٥٠	إجمالي عدد الشركات

١٠-٢ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تستهدف الدراسة في هذه الجزئية توصيف وقياس متغيرات الدراسة، وتحديد نموذج الدراسة المستخدم في اختبار فروض البحث. وتنقسم متغيرات الدراسة إلى متغير مستقل، ومتغير تابع، ومتغيرات رقابية. وذلك كما يلي:-

١٠-٢-١ المتغير المستقل: هيكل الملكية

يمكن التمييز بين نوعين من هيكل الملكية وفقاً لمدى وجود مستثمر يمتلك نسبة هامة من أسهم الشركة: أولهما، هيكل ملكية يتصف بتركز الملكية، وثانيهما هيكل ملكية يتصف بتشتت الملكية. ومن ناحية أخرى، يمكن التمييز بين أنواع الملكية وفقاً لشخصية المستثمر، حيث يمكن التمييز بين نمطين للملكية، هما: الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية وبالتالي، سيتم التمييز بين الأنواع التالية للملكية:

أ. تركيز الملكية (ملكية كبار المساهمين) (CON): ويتم قياسه بنسبة الأسهم المملوكة بواسطة كبار المساهمين إلى إجمالي الأسهم المصدرة. وقد اختلفت الدراسات حول تحديد هذه النسبة والتي تراوحت بين ٢% و ٢٠%، إلا أن العديد من الدراسات استخدمت نسبة امتلاك ٥% أو أكثر من الأسهم المصدرة كمقياس لمدى تركيز الملكية. وسوف يستخدم الباحث نسبة ملكية ٢٠% فأكثر كمقياس لمدى تركيز الملكية. ووفقاً لذلك، تعتبر الشركات التي يتضمن هيكل ملكيتها مساهمين يمتلكون ٢٠% فأكثر من أسهم الشركة، شركات ذات ملكية مركزة، بينما

تتصف الشركات التي لا يوجد بها مساهم يمتلك نسبة ٢٠% من أسهم الشركة بتشتت الملكية.

ب. الملكية الإدارية (MAN): تقاس بنسبة الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة سواء كانوا مديرين تنفيذيين أم غير تنفيذيين إلى إجمالي الأسهم المصدرة (Hutchinson and Leung 2007; Teshima and Shuto 2008; Yang et al. 2008).

ج. الملكية المؤسسية (INV): تشير إلى ملكية المؤسسات المالية، والتي تشمل كلاً من: البنوك، وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار. وتقاس نسبة الملكية المؤسسية بنسبة الأسهم المملوكة للمؤسسات المالية إلى إجمالي الأسهم المصدرة (Koh, 2003).

١٠-٢-٢ المتغير التابع جودة التقارير المالية (FRQ)

شهدت السنوات الأخيرة مزيداً من الإهتمام من قبل الباحثين، والجهات المعنية بمهنة المحاسبة بقضية جودة التقارير المالية معبراً عنها بمقاييس متعددة تختص بجودة الأرباح، وجودة المستحقات، ومدى التحفظ في التقرير المالي للشركة، وجودة التقرير المالي (Givoly et al., 2009). ونظراً لأنه يترتب على إدارة الأرباح العديد من الآثار السلبية وخاصة بالنسبة لمدى جودة التقارير المالية، فقد توصل العديد من الدراسات [e.g., Barua (2005), Verdi (2006), Givoly et al. (2009)] لعدد من النماذج المتعلقة بقياس جودة القوائم المالية، إلا أنه سوف يتم التركيز على مستوى الاستحقاقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح باعتبارها مقياساً عكسياً لجودة التقارير المالية، وذلك نتيجة لتوافر العديد من الدراسات التي تتضمن هذه المقاييس من ناحية، إلى جانب عدم توافر المقاييس الأخرى بدرجة كافية في ظل الدراسات المتاحة من ناحية أخرى.

وتمشياً مع ما توصلت إليه الدراسات في هذا الصدد، سوف يستخدم الباحث نموذج جونز المعدل Modified Jones (1991) لتقدير الاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية. ويمر تقدير مستوى الاستحقاقات الاختيارية وفقاً لهذا النموذج بثلاث خطوات، هي: (١) احتساب الاستحقاقات الإجمالية، (٢) تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية، (٣) تقدير الاستحقاقات الاختيارية، وذلك كما يلي:

أولاً: احتساب الاستحقاقات الإجمالية (TA)

وسوف يستخدم الباحث مدخل التدفقات النقدية لاحتساب الاستحقاقات الإجمالية، على النحو

التالي:

$$TA_{it} = (NI_{it} - OCF_{it}) / A_{it-1} \quad (1)$$

حيث:

TA_{it} الاستحقاقات الإجمالية للشركة i عن السنة t .

NI_{it} صافي الدخل قبل البنود غير العادية والاستثنائية (دخل النشاط) للشركة i عن السنة t .

OCF_{it} التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة i عن السنة t .

A_{it-1} إجمالي الأصول للشركة i في نهاية السنة $t-1$ (بداية السنة t).

ثانياً: تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية (NDA)

تشير الاستحقاقات غير الاختيارية إلى التعديلات التي تقوم بها الإدارة على التدفقات النقدية للشركة، والمفروضة بواسطة الجهات المعنية بوضع معايير المحاسبة. وتنتج تلك الاستحقاقات عن المعاملات العادية للشركة في الفترة الحالية. ويتم تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية، على النحو التالي:

١. استخدام نموذج الانحدار التالي لتقدير المعلمات التي ستستخدم في تقدير الاستحقاقات غير

الاختيارية

$$TA_{it} = a_1(1/A_{it-1}) + a_2(\Delta REV_{it}/A_{it-1}) + a_3(PPE_{it}/A_{it-1}) + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث:

TA_{it} الاستحقاقات الإجمالية للشركة i عن السنة t .

ΔREV_{it} التغير في الإيرادات للشركة i عن السنة t (الإيرادات عن السنة t . الإيرادات عن السنة $t-1$).

(1).

PPE_{it} إجمالي الأصول الثابتة للشركة i في نهاية السنة t .

A_{it-1} إجمالي الأصول للشركة i في نهاية السنة $t-1$ (بداية السنة t).

a_3, a_2, a_1 القيم المقدرة لمعلمات النموذج، والتي ستستخدم في تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية في النموذج الذي سيتم عرضه في الخطوة التالية.

ε_{it} تمثل بواقي النموذج residuals والتي تشير إلى المكون الاختياري من الاستحقاقات الإجمالية.

٢. تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية على النحو التالي:

$$NDA_{it} = \alpha_1(1/A_{it-1}) + \alpha_2[(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/A_{it-1}] + \alpha_3(PPE_{it}/A_{it-1}) \quad (3)$$

حيث:

NDA_{it} الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة i عن السنة t .

ΔREC_{it} التغير في رصيد العملاء للشركة i عن السنة t (رصيد صافي العملاء في نهاية السنة t .

رصيد صافي العملاء في نهاية السنة $t-1$).

$\alpha_3, \alpha_2, \alpha_1$ تمثل معلمات خاصة بالشركة، والتي تم الحصول عليها من نموذج الانحدار السابق في

الخطوة الأولى (المعادلة رقم ٢).

وباقى المتغيرات كما سبق.

ثالثاً: تقدير الاستحقاقات الاختيارية (DA)

تمثل الاستحقاقات الاختيارية التعديلات التي تقوم بها الإدارة على التدفقات النقدية للشركة، بناء على حكمها الشخصي لتحقيق أهداف معينة، والتي تتم في إطار ما تتسم به معايير المحاسبة من مرونة. لذلك، تعبر الاستحقاقات الاختيارية عن التغير في الاستحقاقات الناتج عن القرارات المحاسبية التي تتخذها الإدارة، والتي تمثل تدخلاً متعمداً في عملية إعداد التقرير المالي.

ويتم تقدير الاستحقاقات الاختيارية بالفرق بين الاستحقاقات الإجمالية والاستحقاقات غير الاختيارية، على النحو التالي:

$$DA_{it} = TA_{it} - NDA_{it} \quad (4)$$

$$DA_{it} = TA_{it} - \{\alpha_1(1/A_{it-1}) + \alpha_2[(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/A_{it-1}] + \alpha_3(PPE_{it}/A_{it-1})\}$$

حيث:

DA_{it} الاستحقاقات الاختيارية للشركة i عن السنة t .

وباقى المتغيرات كما سبق.

١٠-٢-٤ متغيرات الرقابة

اعتمد الباحث على مجموعة من متغيرات الرقابة، والتي تعتبر من أهم المتغيرات التي تم استخدامها من قبل العديد من الدراسات السابقة (Harjoto (2011); Chen et al. (2010); Huang (2014). وتتمثل هذه المتغيرات في؛ حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي، ومعدل نمو الشركة، ونوع الصناعة، ومعدل العائد على حقوق الملكية. وسوف يتم قياس تلك المتغيرات على النحو التالي:-

- **حجم الشركة Firm Size**: سوف يتم قياس حجم الشركة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة.

- **نسبة الرفع المالي Financial Leverage**: سوف يتم قياسها من خلال نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول.

- **معدل النمو Growth**: ويقاس بالتغير في إجمالي الأصول مقسوماً على إجمالي الأصول في بداية السنة.

- **نوع الصناعة industry**: يعد مؤشراً للتعبير عن القطاعات التي تنتمي إليها شركات العينة، وفقاً لتصنيف بورصة الأوراق المالية المصرية. وقد تم قياسه من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة تنتمي إلى القطاع الصناعي، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كانت الشركة تنتمي إلى قطاع آخر غير القطاع الصناعي.

- **العائد على حقوق الملكية ROE**: يقاس بصافي الربح مقسوماً على القيمة الدفترية لحقوق الملكية في نهاية السنة.

١٠-٣ نموذج الدراسة

تستهدف الدراسة في هذه الجزئية تحديد نموذج الدراسة اللازم لإختبار فروض البحث، وسوف يتم

استخدام نموذج الانحدار المتعدد لإختبار فروض البحث، ويأخذ النموذج المقترح الشكل التالي:-

$$FRQ = \beta_0 + \beta_1 CON + \beta_2 MAN + \beta_3 INV + \beta_4 Size + \beta_5 Leverage + \beta_6 Growth + \beta_7 industry + \beta_8 ROE + \varepsilon$$

حيث:

- (FRQ) : جودة التقارير المالية.
- (CON): تركيز الملكية.
- (MAN): مستوى الملكية الإدارية.

- (INV): مستوى الملكية المؤسسية.
- Size: حجم الشركة.
- Leverage: نسبة الرفع المالي.
- Growth: معدل النمو.
- Industry: الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.
- (ROE) : معدل العائد على حقوق الملكية.
- ε : حد الخطأ العشوائي.

١٠-٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة لإختبار فروض البحث

اعتمد الباحث على أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لإختبار فروض البحث. كما تم تحديد مستوى المعنوية significance level المقبول على أنه يساوي (٠,٠٥) أو أقل. ولتقدير هذه النماذج تم استخدام برنامج (SPSS) الإصدار رقم ١٨، والذي يعد البرنامج الأكثر استخداماً في هذا الصدد.

١٠-٥ نتائج الدراسة التطبيقية

في ضوء فروض البحث، واستناداً إلى نتائج التحليل الإحصائي التي سيتم التوصل إليها في هذه الدراسة، سوف يتم عرض النتائج وتفسيرها على النحو التالي:-

١٠-٥-١ الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة

تستهدف الدراسة في هذه الجزئية عرض أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة. ويوضح الجدول رقم (٢) أهم الإحصاءات الوصفية، والتي تشمل كلاً من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى وأدنى قيمة لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (٢) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة عن فترة الدراسة مجتمعة*

الحد الأعلى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	المتوسط	المتغير
٠,٩٤	٠	٠,٢٩٥٨	٠,٣٣٨٨	تركز الملكية (CON)
٠,٦٨	٠	٠,١٤٥٠	٠,٠٨١٩	الملكية الإدارية (MAN)
٠,٥١	٠	٠,١١٢٢	٠,٠٧٩٣	الملكية المؤسسية (INV)
٠,١٩	٠,٠٠٠٨	٠,٠٤٣١	٠,٠٤٨٥	الاستحقاقات الاختيارية (DA)

* عدد المشاهدات للسنوات الثلاث مجتمعه ١٥٠ مشاهدة.

يتضح من الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (٢) أن المتوسط الحسابي لكل من تركيز الملكية، والملكية الإدارية، والملكية المؤسسية لشركات العينة لفترة الدراسة مجتمعة قد بلغ ٠,٣٣٨٨، ٠,٠٨١٩، ٠,٠٧٩٣ على التوالي. ويشير ذلك إلى انخفاض نسبة كل من الملكية الإدارية والملكية المؤسسية بصفة عامة، بينما تشير ذات الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة تركيز الملكية في شركات العينة خلال فترة الدراسة.

يضاف إلى ذلك، أن هناك فرقاً كبيراً بين أعلى قيمة للأنواع الثلاثة للملكية وأدنى قيمة لها. لذلك، فقد بلغ الانحراف المعياري للأنواع الثلاثة للملكية ٠,٢٩٥٨، ٠,١٤٥٠، ٠,١١٢٢ على التوالي، وهو أعلى من المتوسط نفسه لكل من الملكية الإدارية والمؤسسية، بما يفيد وجود تشتت كبير بين شركات العينة في هذا الصدد. كما تشير الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (٢) إلى أن المتوسط الحسابي للاستحقاقات الاختيارية لشركات العينة قد بلغ ٠,٠٤٨٥، مما يعني أن شركات العينة في المتوسط تقوم بإحداث تأثير متعمد على الأرباح. يضاف إلى ذلك، أن هناك فرقاً كبيراً بين أعلى قيمة للاستحقاقات الاختيارية وأدنى قيمة لها. لذلك، فقد بلغ الانحراف المعياري للاستحقاقات الاختيارية ٠,٠٤٣١، بما يشير إلى وجود تشتت كبير بين شركات العينة في هذا الصدد.

١٠-٥-٢ نتائج إختبار فروض البحث

تم الاعتماد على أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد لإختبار الفروض السابق اشتقاقها. ويعرض جدول رقم (٣) ملخصاً لنتائج التحليل الإحصائي لإختبار فروض البحث.

جدول رقم (٣) نتائج التحليل الإحصائي

VIF	Adjusted R ²	مستوى المعنوية للنموذج	قيمة F للنموذج	مستوى المعنوية P.value	قيمة إختبار t	قيمة معاملات الانحدار (β)	المتغيرات	
١,١٩٨	٠,١٦٧	٠,٠٠٠	٤,٦٥٠	٠,٠٢٤	٢,٢٧٦-	٠,١٨٦-	CON	
١,٠٧٠					٠,٩٤٩-	٠,٠٧٩-	MAN	
١,٠٥١					١,٩٨٦-	٠,١٦٤-	INV	
١,١٩٧					٤,٦٧٧-	٠,٣٨٧-	SIZE	
١,٠٨٥					٠,٦٨٨	٠,٠٥٤	GROWTH	
١,٠٨٦					٠,٦٢٤	٠,٠٣٧-	LEV	
١,٠١٣					٠,٢٧٦	١,٠٩٤	٠,٠٨٣	INDUSTRY
١,٠٧٣					٠,١٧٦	١,٣٦٠-	٠,١٠٦-	ROE

توضح نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الإنحدار أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R²) بلغ (٠,١٦٧)، أي أن نسبة ما تفسره المتغيرات المستقلة ومتغيرات الرقابة من المتغير التابع هي ١٦,٧%. وفيما يتعلق بمدى معنوية نموذج الانحدار، فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (٤,٦٥٠) وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠. ويشير هذا إلى أن النموذج ككل يتمتع بمعنوية إحصائية عالية. وبالنسبة للفرض الأول، والذي يشير إلى وجود علاقة ايجابية بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية. تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين تركيز الملكية والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية. فقد بلغت قيمة معامل النموذج (β1) بالنسبة لتركز الملكية قيمة سالبة ومعنوية، حيث كانت قيمة إختبار (t) تساوي -٢,٢٧٦ وبمستوى معنوية ٠,٠٢٤. وبناء على ذلك، يتم تأييد الفرض الأول. وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة ايجابية ومعنوية بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية.

بالنسبة للفرض الثاني، والذي يشير إلى وجود علاقة ايجابية بين الملكية الادارية وجودة التقارير المالية، تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة سلبية ولكنها غير معنوية بين الملكية الادارية والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية. فقد بلغت قيمة معامل النموذج (β2) بالنسبة لمستوى الملكية الادارية قيمة سالبة ومعنوية، حيث كانت قيمة إختبار (t) تساوي -0,949، وبمستوى معنوية 0,344. وبناء على ذلك، يتم عدم تأييد الفرض الثاني. وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة ايجابية ولكنها غير معنوية بين الملكية الادارية وجودة التقارير المالية. وبالنسبة للفرض الثالث، والذي يشير إلى وجود علاقة ايجابية بين الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية، تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الملكية المؤسسية والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية. فقد بلغت قيمة معامل النموذج (β3) بالنسبة لمستوى الملكية المؤسسية قيمة سالبة ومعنوية، حيث كانت قيمة إختبار (t) تساوي -1,987، وبمستوى معنوية 0,049. وبناء على ذلك، يتم تأييد الفرض الثالث. وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة ايجابية ومعنوية بين الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية.

وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة، تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لحجم الشركة على جودة التقارير المالية. ووجود تأثير إيجابي ولكن غير معنوي لكل من الرفع المالي، والعائد على حقوق الملكية على جودة التقارير المالية. ومن ناحية أخرى تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود تأثير سلبي ولكن غير معنوي لكل من معدل النمو، ونوع الصناعة على جودة التقارير المالية.

وقد قام الباحث أيضا بالتأكد مما إذا كانت هناك مشكلة ارتباط ذاتي خطي بين المتغيرات المستقلة في نموذج جونز المعدل، حيث تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي خطي، حيث أن معامل تضخيم التباين (Variance inflation factor) VIF لا يتعدى 10،

١١ - خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته وأهم مجالات البحث المقترحة

استناداً إلى ما تقدم في الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن استخلاص نتائج الدراسة، والتوصيات، وأهم مجالات البحث المقترحة التي يراها الباحث ملائمة في هذا المجال، وذلك على النحو التالي:

١-١١ خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته

استهدف هذا البحث بصفة أساسية دراسة أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية، وذلك من خلال التعرف على أنسب المفاهيم المستخدمة لكل من هيكل الملكية وجودة التقارير المالية، وكذلك أهم المقاييس المستخدمة في قياس كل منهما. وقد تم تحقيق ذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري عن فترة ثلاث سنوات من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦. كما تم التعرض لبعض الدراسات، والتي تناولت العلاقة بين ملكية كبار المساهمين وجودة التقارير المالية، وتلك التي تناولت العلاقة بين الملكية الإدارية وجودة التقارير المالية، وكذلك الدراسات التي تناولت العلاقة بين

الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية. وقد خلصت الدراسات السابقة إلى نتائج مختلفة فيما يتعلق بالعلاقات السابقة.

وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الحالية وجود علاقة سلبية معنوية بين تركيز الملكية والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية، وبالتالي يمكن القول أن هناك علاقة ايجابية ومعنوية بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية. يضاف إلى ذلك، وجود علاقة سلبية ولكنها غير معنوية بين الملكية الادارية والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية، وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة ايجابية ولكنها غير معنوية بين الملكية الادارية وجودة التقارير المالية. يضاف إلى ذلك أيضاً وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الملكية المؤسسية والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية، وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة ايجابية ومعنوية بين الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية.

واستناداً إلى ما توصل إليه البحث في شقيه النظري والعملي، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة التوسع في الإفصاح عن هيكل الملكية، بما يمكّن من تحليل هذا الهيكل وتحديد شخصية المساهمين المسيطرين لفهم كيفية مواجهة مشاكل الوكالة من خلال آليات حوكمة الشركات، بالإضافة إلى الإفصاح عن تعاملات كبار المساهمين، وكذلك أعضاء مجلس إدارة الشركة والعاملين بها.
- ضرورة اهتمام الهيئات التشريعية والتنظيمية المرتبطة بسوق المال بالقضايا المتعلقة بحقوق صغار المساهمين، والعمل على الحد من الدور الذي يمكن أن يلعبه كبار المساهمين في اختيار السياسات المحاسبية التي قد تحقق مصالحهم الذاتية.
- ضرورة قيام هيئة سوق الأوراق المالية والمنظمات المهنية والمهتمين بنشر الوعي بأهمية إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية، بما يساعد على إظهار الصورة الحقيقية للشركة، وبما يمكن من الحصول على التمويل اللازم لاستغلال الفرص الإستثمارية المربحة.
- يجب الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتطورات الهائلة لتوفير معلومات إضافية واستخدام أساليب حديثة لعرض التقارير المالية بما يمكن مستخدميها من فهم وإجراء التحليلات المناسبة وتلبية احتياجاتهم.
- يجب الاهتمام بالبنية التحتية للمحاسبة في جمهورية مصر العربية، والعمل على إكساب المحاسبين الخبرات والمهارات من خلال الدورات، حيث أن جميع العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية سوف تفقد أهميتها ما لم يكن هناك فريق من المحاسبين على درجة عالية من المهنية المحاسبية.
- ضرورة أن تفرض بورصة الأوراق المالية المصرية عقوبات صارمة على الشركات التي تقوم بإدارة أرباحها مثل الإعلان عن هذه الشركات، بالإضافة إلى إجبار تلك الشركات على إعادة إصدار قوائمها المالية.

٢-١١ مجالات البحث المقترحة

في ضوء حدود البحث وما إنتهى إليه من نتائج وتوصيات ، يقترح الباحث مجالات البحث التالية:

- دراسة أثر متغيرات هيكل الملكية على جودة التقارير المالية بالتطبيق على المؤسسات المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية.
- استخدام أكثر من مقياس لجودة التقارير المالية، بهدف تحديد مدى تأييد أو عدم تأييد ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، إذ أن اختلاف المقياس قد يؤدي إلى إختلاف نتائج الدراسة.
- إجراء المزيد من الدراسات المقارنة بين مصر وبيئات مختلفة فيما يتعلق بعلاقة هيكل الملكية بجودة التقارير المالية، وخاصة مع بيئة تتسم بوجود ملكية مؤسسية عالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا.
- إعادة الدراسة في ظل زيادة حجم العينة وكذلك المدى الزمني للدراسة.
- إدخال متغيرات جديدة والتي قد تعطي قوة تفسيرية أكثر لعلاقة هيكل الملكية بجودة التقارير المالية، مثل أثر وجود ملكية عائلية، وخاصة في ظل شيوع هذا النمط في الدول النامية ومن بينها مصر.

مراجع البحث

المراجع العربية

- أبو الخير، مذكر طه ٢٠٠٧. أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة . جامعة طنطا، العدد الثاني: ١-٦٠.
- أحمد، محي الدين أحمد محمد. ٢٠٠٩. أثر هياكل الملكية والرقابة في الشركات المساهمة على الإفصاح المحاسبي . *دراسة تحليلية تطبيقية*. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.
- الحوشي، محمد محمود. ٢٠١٥. أثر العلاقة بين هيكل الملكية والتحفز المحاسبي علي تكلفة التمويل بالملكية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، المجلد ٥٢، العدد الثاني: ١-٤٣.
- الحنبلي، هناء. ٢٠٠٧. العلاقة بين هيكل الملكية وبين أداء الشركات وقيمتها واختيارات هيكل رأس المال في الشركات الاردنية غير المالية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة بين ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣ . رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- الرشيدى، ممدوح صادق محمد. ٢٠١٣. الدور الإعلامي للاستحقاقات المحاسبية: دراسة تحليلية من منظور المستثمر. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة جامعة سوهاج، المجلد ٢٧، العدد الأول: ١-٦٩.

- عبيد، إبراهيم السيد. ٢٠١٠. دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة: دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية. الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير مهنة المحاسبة - جامعة الملك سعود- الرياض، (١ يونيوه): ١-٣٨.
- طاحون، محمد عبد الحميد. ٢٠٠١. أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثاني (سبتمبر): ١-٣٥.
- محمود، محمد احمد حنفي. ٢٠١٠. دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية مع دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.
- يوسف، علي. ٢٠١٢. أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية "دراسة تطبيقية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول: ٢٣٥-٢٦٤.

المراجع الأجنبية

- Abdoli, M. R., and R . Royae. 2012. Board monitoring and earnings quality: An empirical study in Iran. *African Journal of Business Management* 6 (11): 4179-4184.
- Adebisi, W.K., Olowookere, J.K. 2016. Ownership Structur and The Quality of Financial Reporting: Evidence from Nigerian Deposit Money Banks. *International Journal of Economics, Commerce and Management* 4(1): 541-552.
- Affan, M. W., S. M. Rosidi, and L. Purwanti.2017. The Effect of Ownership Structure on the Quality of Financial Reporting Of Manufacturing Companies Listed In the IDX during the Period of 2013-2015. *Imperial Journal of Interdisciplinary Research (IJIR)* 3(7):1-10.
- Ahmadpour, A., E. Malekian, and H. Kordebar.2010. Effect of institutional investors & board independent in Earnings management behavior (earnings management Based threshold model). *Journal of Accounting Research* 3:68-77.
- Al-Fayoumi, N., B. Abuzayed, and D. Alexander. 2010. Ownership Structure and Earnings Management in Emerging Markets: The Case of Jordan, *International Research Journal of Finance and Economics*. 38: 28-47.
- Ali, S. M., N. M. Salleh, and M. S. Hassan. 2008. Ownership structure and earnings management in Malaysian listed companies: The size effect. *Asian Journal of Business and Accounting* 1 (2): 89-116.
- Alkdai, H. K. H., and M. M .Hanefah. 2012. Board of directors' characteristics and value relevance of accounting information in Malaysian Shariah-compliant companies: A panel data analysis. *Economics and Finance Review* 2(6) : 31 – 44.
- Alves, S. M. G. 2011. The effect of the board structure on earnings management: Evidence from Portugal. *Journal of Financial Reporting & Accounting* 9 (2):141-160.

- —. 2012. Ownership structure and earnings management: Evidence from Portugal. *Australasian Accounting Business and Finance Journal* 6 (1): 57-74.
- Anderson, R.C., S.A. Mansi, and D.M. Reeb.2008. Founding Family Ownership and the Agency Cost of Debt. *Journal of Financial Economics* 68(2): 263-285.
- Apriada, K., and M.S. Suardikha.2016. Pengaruh Struktur Kepemilikan Saham, Struktur Modal dan Profitabilitas pada Nilai Perusahaan. *E-Jurnal Ekonomi dan Bisnis Universitas Udayana* 5(2): 201-218.
- Alsam, S., E. Bartov, and C. Marquardt. 2000. Accruals management, investor sophistication, and equity valuation: Evidence from 10-Q filings. *Journal of Accounting Research* 40(4): 987-1012.
- Bajra, U., and S. Čadež .2018. Audit committees and financial reporting quality: The 8th EU Company Law Directive perspective. *Economic Systems* 42 :151–163.
- Banderipe, M.R.2009. The Impact of Selected Corporate Governance Variables in Mitigating Earnings Management in the Philippines. *DLSU Business & Economics Review* 19(1):17-27.
- Bao, S. R., and K. B. Lewellyn. 2017. Ownership structure and earnings management in emerging markets— An institutionalized agency perspective . *International Business Review* 26 : 828–838.
- Bartov, E., F. Gul and J. Tsui .2000. Discretionary accruals models and audit qualifications. *Journal of Accounting and Economics* 30(3): 421-452.
- Barua, A.2005. Using the FASB's qualitative characteristics in earnings quality measures. Available at: <http://papers.ssrn.com/abstract=815784> : 1-51.
- Bathala, C.T., K.P. Moon, and R.P. Rao.1994. Managerial Ownership, Debt Policy, and The Impact of Institutional Holdings: An Agency Perspective. *Financial Management* 23(3): 38–50.
- Beasley, M.S. 1996. An empirical analysis of the relation between the board of director composition and financial statement fraud. *The Accounting Review* 71(4): 443-465.
- Beest V., F. Geert, and B. Suzanne.2009. Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics. (NICE)*Nijmegen Center for Economics* 9(108):1-41.
- Belhadj, R., A Omrane, and B. Regaieg.2016. The Effects of Governance Mechanisms On the Financial Information Quality. Available at: <http://www.ibimapublishing.com/journals/CIBIMA/cibima.html> .1-17.
- Ben Slama F, H. Matoussi, and B. Pigé.2007. Gouvernance d'entreprise et pouvoir informationnel des bénéficiaires comptables en France et aux Etats-Unis. 28ème *Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité Poitiers*: 1-16.
- Berle, A., and G. Means.1932. **The Modern Corporation and Private Property**. New York: The Mac- millan Company.
- Bos, S., A. Pendleton, and S. Toms. 2013. Earnings management in the UK: The impact of managerial share ownership and minority shareholder protection on discretionary accruals. Available at:<http://papers.ssrn.com>.
- Bushee, B. 2001. Do institutional investors prefer near-term earnings over long-run value?. *Contemporary Accounting Research* 18(2): 207-246.
- Casey, R., F. Gao S. Li, and S. Pandit . 2018. Measuring Reporting Quality. Available at: <https://ssrn.com/abstract=:1-71>.
- Chan, A. L. C., S. W.J. Lin, and N. Strong. 2009. Accounting conservatism and the cost of equity capital: UK evidence. *Managerial Finance* 35 (4): 325-345.

- Charfeddine, L., R. Riahi, and A. Omri. 2013. the determinants of earnings management in developing countries: A study in the Tunisian context. *The IUP Journal of Corporate Governance* XII (1): 35-49.
- Charitou, A., N. Lambertides, and L. Trigeorgis. 2007. Earnings behaviour of financially distressed firms: the role of institutional ownership. *Abacus* 43(3): 271-296.
- Chekili, S. 2012. Impact of some governance mechanisms on earnings management: An empirical validation within the Tunisian market. *Journal of Business Studies Quarterly* 3(3): 95-104.
- Chen, H., Q. Tang, Y. Jiang, and Z. Lin. 2010. The Role of International Financial Reporting Standards in Accounting Quality: Evidence from the European Union. *Journal of International Financial Management & Accounting* 21 (3): 220-278.
- Chen, S., X. Chen, Q. Cheng, and A. Hutton. 2009. Accounting conservatism and large shareholders: An empirical analysis. Available at: <https://accounting.wharton.upenn.edu/research/workshops-conferences>.
- Chen, W., H. Chung, T. Ling Hsu, and S. Wu. 2010. "External financing needs, corporate governance, and firm value. *Corporate Governance: An International Review* 18(3): 234–249.
- Cheng, C., and A. Reitenga. 2001. Characteristics of institutional investors and discretionary accruals. Available at: <https://ssrn.com/abstract> :1-37.
- —. 2009. Characteristics of institutional investors and discretionary accruals. *International Journal of Accounting & Information Management* 17(1): 5-26.
- Chi, W., C. Liu, and T. Wang. 2009. What affects accounting conservatism: A corporate governance perspective. *Journal of Contemporary Accounting & Economics* 5 (1): 47–59.
- Chung, R., M. Firth, and J. Kim. 2002. Institutional monitoring and opportunistic earnings management. *Journal of Corporate Finance* 8:1-55.
- Connelly, B. L., R. E. Hoskisson, L. Tihanyi, and S. T. Certo. 2010. Ownership as a form of corporate governance. *Journal of Management Studies* 47 (8): 1561-1589.
- Cruthley, C.E., and S. Robert. 1989. A Test of Agency Theory of Managerial Ownership, Corporate Leverage, and Corporate Dividends. *Financial Management* 18(4): 36-46.
- Cullinan, C. P., F. Wang, P. Wang, and J. Zhang. 2012. Ownership structure and accounting conservatism in China. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation* 21 (1):1-16.
- Cvetanović, S. 2006. The role of institutional investors in financial development of European Union accession countries. *Economics and Organization* 3 (1): 1-11.
- Dechow P. M., G. Weili, and S. Catherine. 2010. Understanding Earnings Quality: A Review Of The Proxies, Their Determinants And Their Consequences. *Journal of Accounting and Economics* 51: 344-401.
- De Sousa, E.F., and F. C. Galdi. 2016. The relationship between equity ownership concentration and earnings quality: evidence from Brazil. Available at: http://rausp.usp.br/Re_vista_de_Administração 51: 331–343.

- Dimitropoulos, P. and D. Asteriou.2010. The Effect of board composition on the informativeness and quality of annual earnings: Empirical evidence from Greece. *Research in International Business and Finance* 24: 190-205.
- Ding, S., M. Liu, and Z. Wu. 2018. Government affiliation, real earnings management, and firm performance: The case of privately held firms. *Journal of Business Research* 83 : 138–150.
- Donnelly, R., and C. Lynch.2002. the ownership structure of UK firms and the informativeness of accounting earnings. *Accounting and Business Research* 32: 245-257.
- Ebrahim, A.2007. Earnings management and board activity: An additional evidence. *Review of Accounting and Finance* 6(1): 42-58.
- Ebrahimikordeloor, A., and J. Aerabi.2010. Concentration ownership & earning quality firms listed in Tehran Stock Exchange. *Journal of Financial Accounting Research* 4: 95-110.
- Edwards, J. S. S., and A. J. Weichenrieder. 2004. Ownership concentration and share valuation. *German Economic Review* 5 (2): 143-171.
- Elayan, F. A., R. Aktasb, K. Brown, and P. Pacharn.2018. The impact of the Volcker rule on targeted banks, systemic risk, liquidity, and financial reporting quality. *Journal of Economics and Business* 96: 69–89.
- Ellili, N.O.D.2013. The ownership structure, the board of directors and the quality of accounting information. *Corporate Ownership & Control* 10(4): 420-433.
- Elliott, W.B. 2018 .New Theory and Evidence on the Value Investors Ascribe to Higher-Quality Financial Reporting and Quality-Revealing Audit Reports. Available at: <https://ssrn.com/abstract=3136066>:1-62.
- Emamgholipour M, S.B. Bagheri, E. Mansourinia, and A. Arabi.2013. A study on relationship between institutional investors and earnings management: Evidence from the Tehran Stock Exchange. *Management Science Letters* 3: 1105-1112.
- Fama, E.F.1980. Agency Problems and the Theory of the Firm. *The Journal of Political Economy* 88(2): 288-307.
- – and M. C. Jensen.1983. Separation of Ownership and Control. *Journal of law & Economics* 26(June):1-44.
- Fan, J. P. H., and T. J. Wong. 2002. Corporate ownership structure and the informativeness of accounting earnings in East Asia. *Journal of Accounting and Economics* 33 (3): 401–425.
- Fauzi, F., and S. Locke. 2012. Board structure, ownership structure and firm performance: A study of New Zealand listed-firms. *Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance* 8 (2): 43-67.
- Ferreira, M.A., and P. Matos.2008. The colors of investors’ money: the role of institutional investors around the world. *Journal of Financial Economics* 88 (3): 499-533.
- Firth M, P. Fung, and O. Rui.2006. Ownership, board structure, and the informativeness of earnings-Evidence from an emerging market. Available at: <https://ssrn.com/abstract> :1-39.
- Francis, B., I. Hasan, and Q. Wu. 2013. The benefits of conservative accounting to shareholders: Evidence from the financial crisis. *Accounting Horizons* 27 (2): 319-346.

- Gabrielsen, G., J. D. Gramlich, and T. Plenborg. 2002. Managerial ownership, information content of earnings, and discretionary accruals in a non-US setting. *Journal of Business Finance and Accounting* 29 (7-8): 967-988.
- Gamayuni, R. R .2018. The Effect of Internal Audit Function Effectiveness and Implementation of Accrual Based Government Accounting Standard on Financial Reporting Quality. *Review of Integrative Business and Economics Research* 7(1): 46-58.
- Gebrayel, E., H. Jarrar, C. Salloum, and Q. Lefebvre. 2018. Effective association between audit committees and the internal audit function and its impact on financial reporting quality: Empirical evidence from Omani listed firms. Available at: <https://doi.org/10.1111/ijau.12113>:1-17.
- Ghosh, a., and D. Moon.2010. The effect of CEO ownership on the information content of reported earnings. *Review of Quantitative Finance & Accounting* 35: 393-410.
- Givoly, D., C. Hayan, and S. Katz .2009. Does public ownership of equity improve earnings quality?. Available at: <http://papers.ssrn.com/abstract=981426> (March): 1-48.
- Gonzalez, J.S., and E. Garcia-Meca.2014. Does corporate governance influence earnings management in Latin American Markets?. *Journal of Business Ethics* 121(3): 419-440.
- Gul, F.A., Chen, C.J. and Tsui, J.S. (2003), “Discretionary accounting accruals, managers’ incentives, and audit fees”, *Contemporary Accounting Research*, Vol. 20 No. 3, pp. 441-464.
- Gürsoy, G., and K. Aydoğan. 2002. Equity ownership structure, risk taking, and performance: An empirical investigation in Turkish listed companies. *Emerging Markets Finance & Trade* 38 (6): 6-25.
- Habib, A., and I. Azim. 2008. Corporate governance and the value relevance of accounting information: Evidence from Australia. *Journal of Accounting Research*. 21(2): 167-194.
- – and M. Hossain.2013. CEO/CFO Characteristics and financial reporting Quality: A Review. *Research in Accounting Regulation* 25: 88–100.
- Halioui, K., and A. Jerbi.2012. The effect of blockholders on earnings management: The case of Tunisian listed firms. *International Journal of Multidisciplinary Research* 2(2): 37-49.
- Ham C., Lang M., Seybert N., Wang S. 2015. CFO Narcissism and Financial Reporting Quality. Available at: www.ssrn.com:1-55.
- Harjoto, M. A. 2011. Corporate governance and firm value the impact of corporate social responsibility. *Journal of Business Ethics* 103 (3): 351–383.
- Hashim, H. A., and S. Devi.2012. Institutional monitoring and earnings quality in Malaysia. *Procedia-Social and Behavioral Sciences* 65: 419-426.
- Haw, I. M., S. Ho, J. Y. Tong, and F. F. Zhang. 2013. Complex ownership structures and accounting conservatism. Available at: www.researchgate.net.
- Hermanns, S.2006. Financial information and earnings quality: A literature review. Available at: <http://papers.ssrn.com/abstract=897722> (April): 1-54.
- Holtz, L., and S. Neto.2014. Effects of board of directors' characteristics on the quality of accounting information in Brazil. *Revista Contabilidade & Finanças* . 25 (66): 255-266.
- Hope, O. K. 2013. Large shareholders and accounting research. *China Journal of Accounting Research* 6 (1): 3-20.

- Hsu, G. C. M., and P. Koh. 2005. Does the presence of institutional investors influence accruals management? Evidence from Australia. *Corporate Governance* 13 (6): 809-823.
- Huang, J. 2014. Shareholder coordination, corporate governance, and firm value. Available at: <http://www.ssrn.com>: 1-47.
- --, and H. J. Chen. 2009. Minimum shareholding requirements for insiders: Evidence from Taiwanese SMES. *Corporate Governance: An International Review* 17(1): 35-46.
- Hutchinson, M., and S. Leung. 2007. Research note an investigation of factors influencing the association between top management ownership and earnings management. *Journal of Contemporary Accounting & Economics* 13 (2): 130-153.
- Jensen, M., and W. Meckling. 1976. Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. *Journal of Financial Economics*. 3(40):305-360.
- Jiang, H., and A. Habib. 2009. The impact of different types of ownership concentration on annual report voluntary disclosures in New Zealand. *Accounting Research Journal* 22 (3): 275-304.
- Jiang, P. 2004. The relationship between ownership structure and firm performance: an empirical analysis over Heilongjiang Listed companies. *Nature and Science* 2(4): 86-90.
- Jonas, G. J., and J. Blanchet. 2000. Assessing Quality of Financial Reporting. *Accounting Horizons* 14 (3): 353-363.
- Jung, K., and S. Kwon. 2002. Ownership structure and earnings informativeness: Evidence from Korea. *The International Journal of Accounting* 25: 301-325.
- Kammoun, A., and S. Bouazizi. 2011. Structure de propriété, accruals discrétionnaires et pouvoir informationnel du bénéficiaire: Etude sur des entreprises tunisiennes. *Recherche en Comptabilité ET Finance* 6: 57-78.
- Klein, A. 2002. Audit committee, board of director characteristics, and earnings management. *Journal of Accounting and Economics* 33(3): 375-400.
- Koh, P. S. 2003. On the association between institutional ownership and aggressive corporate earnings management in Australia. *The British Accounting Review* 35 (2): 105-128.
- --. 2007. Institutional investor type, earnings management and benchmark beaters. *Journal of Accounting and Public Policy* 26 (3): 267-299.
- Laeven, L., and R. Levine. 2008. Complex ownership structures and corporate valuations. *The Review of Financial Studies* 21 (2): 579- 604.
- Lafond, R., and S. Roychowdhury. 2008. Managerial ownership and accounting conservatism. *Journal of Accounting Research* 46 (1): 101-135.
- Leech, D., and J. Leahy. 1991. Ownership structure, control type classifications and the performance of large British companies. *The Economic Journal* 101 (409): 1418-1437.
- Lin, L. 2014. Institutional ownership composition and accounting conservatism. *Review of Quantitative Finance and Accounting*: 1-27.
- --, and P. Manowan. 2012. Institutional ownership composition and earnings management. *Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies* 15 (4): 1-22.

- Liu, Q., and Z. Lu. 2007. Corporate governance and earnings management in the Chinese Listed Companies: A tunneling perspective. *Journal of Corporate Finance* 13: 881-906.
- Martínez, M. P., I. Bel-Oms, and G. Olcina-Sempere.2018. The association between board gender diversity and financial reporting quality, corporate performance and corporate social responsibility disclosure: A literature review. *Academia Revista Latinoamericana de Administraci*Ã:1-28.
- Mary, B., Landsman and Lang M. 2008, International Accounting Standards and Accounting Quality. *Journal of Accounting Research* 46: 467–498.
- Moradi, M. A., and A. Nezami.2011. Influence of Ownership Structure on Earning Quality in the Listed Firms of Tehran Stock Exchange. *International Journal of Business Administration* 2(4):146-154.
- Moradzadefard, M., A. Nazemi, G. Mahdi, and H. Farzani.2009. Relationship between institutional stock ownership & earnings management in listed companies in Tehran Stock Exchange. *Journal of Accounting & Auditing* 55: 85-98.
- Morais, A. I., and J. D. Curto. 2008. Accounting Quality and the Adoption of Iasb Standards - Portuguese Evidence. *Revista Contabilidade & Finanças - USP* (48): 103-111.
- Morck, R., A. Shleifer, and R. W. Vishny. 1988. Management ownership and market valuation: An empirical analysis. *Journal of Financial Economics* 20: 293-315.
- Nekounam, J., R. Sotudeh, Z. Kohandel, and S. A. S. Mohseni. 2013. Study of relationship between institutional ownership and accounting conservatism in accepted companies in Tehran stock exchange. *Life Science Journal* 10 (2): 79-84.
- Niu, F. F. 2006. Corporate governance and the quality of accounting earnings: a Canadian perspective. *International Journal of Managerial Finance* .2 (4): 302- 327.
- Njah, M., and A. Jarboui.2010. Les pratiques de gestion des résultats sont-elles influencées par l’institutionnalisation de l’actionnariat?. *Recherches en Comptabilité ET Finance* 5: 3-25.
- Notbohm, M., K Campbell, and A. R. Smedema.2018. Management’s personal ideology and financial reporting quality. Available at: <https://doi.org/10.1007/s11156-018:1-51>.
- Peasnell, K.V., P.F. Pope, and S. Young.2005. Board monitoring and earnings management: do outside directors influence abnormal accruals?. *Journal of Business Finance&Accounting* 32(7/8): 1311-1346.
- Ramalingegowda, S., and Y. Yu. 2012. Institutional ownership and conservatism. *Journal of Accounting and Economics* 53 (1-2): 98-114.
- Ramsey, I., and M. Blair,.1993. Ownership concentration, institutional investment and corporate governance: An empirical investigation of 100 Australian companies. *Melbourne University Law Review* 19: 153-194.
- Roodposhti, F. R., and S. A. N. Chashmi. 2011. The impact of corporate governance mechanisms on earnings management. *African Journal of Business Management* 5 (11): 4143-4151.
- Roy, Ko.2006. Does voluntary corporate governance code adoption increase firm value in Emerging Markets? Evidence from Thailand. *Research paper, Mahidol University, College of Management* 4:1-66.

- Salajeghe S, M. Montazer, N. Nourollahi, J. Valipour, and M. Mohammadi.2012. Earnings management and companies' ownership structure in Iran (A Comparison of Earnings Management between companies with institutional investors and companies with individual investors). *Journal of Basic and Applied Scientific Research* 2(2): 1728-1734.
- Salehi, M., and B. Baezgar. 2011. A survey of empirical studies on management ownership. *African Journal of Business Management* 5 (17): 7188-7197.
- –, M. Tagribi, and S. Farhangdoust. 2018. The effect of reporting quality on stock returns of listed companies on the Tehran Stock Exchange. *International Journal of Productivity and Performance Management* 67 (1).4-19.
- Sanchez-Ballesta, J.P., and E. Garcia-Meca.2007. Ownership structure, discretionary accruals and the informativeness of earnings. *Corporate Governance: An International Review* 15(4): 677-691.
- Shipper, K. 1989. Commentary on earnings management. *Accounting Horizons* 3(4): 91-102.
- Shuto, A., and T. Takada. 2010. Managerial ownership and accounting conservatism in Japan: A test of management entrenchment effect. *Journal of Business Finance & Accounting* 37 (7-8): 815-840.
- Stiglitz, J. E. 1985. Credit markets and the control of capital. *Journal of Money, Credit, and Banking* 17: 133-152.
- Tasio, S., and M. Bekiaris. 2012. Auditor's Perceptions of Financial Reporting Quality: The Case of Greece. *International Journal of Accounting and Financial Reporting* 2 (1): 57-73.
- Teshima, N., and A. Shuto. 2008. Managerial ownership and earnings management: Theory and empirical evidence from Japan. *Journal of International Financial Management and Accounting* 19 (2): 107-132.
- Nouravesh, I., and A. Ebrahimi.2005. Investigate & Explain the Relationship Shareholders Composition with Information Asymmetry & the Usefulness of Performance Accounting Measures. *Journal of Accounting & Audit Investigations* 42: 97-124.
- Usman, S., and J. Yero.2012. Ownership concentration and earnings management practice of Nigerian listed conglomerates. *American International Journal of Contemporary Research* 2(7): 157-171.
- Velury, U., and D. Jenkins.2006. Institutional ownership and the quality of earning. *Journal of Business Research* 59: 1043-1051.
- Verdi, R.2006. Financial reporting quality and investment efficiency. Available at: <http://papers.ssrn.com/abstract=930922> (September): 1-54.
- Wang, D.2006. Founding Family Ownership and Earning Quality. *Journal of Accounting Research* 44(3): 619-656.
- Wulandari, N.P., and I.K. Budiarta.2014. Pengaruh Struktur Kepemilikan, Komite Audit, Komisaris Independen dan Direksi Terhadap Integritas Laporan Keuangan. *E-jurnal Akuntansi Universitas Udayana* 7.2: 574-586.
- Xia, D., and S. Zhu. 2009. Corporate governance and accounting conservatism in China. *China Journal of Accounting Research* 2 (2): 81-108.
- Yang, C., H. Lai, and B. L.Tan. 2008. Managerial ownership structure and earnings management. *Journal of Financial Reporting & Accounting* 6 (1): 35-53.
- Yunos, R. M., M. Smith, and Z. Ismail. 2010. Accounting conservatism and ownership concentration: Evidence from Malaysia. *Journal of Business and Policy Research* 5 (2): 1-15.

- Zhong, K., D. W. Gribbin, and X. Zheng. 2007. The effect of monitoring by outside blockholders on earnings management. *Quarterly Journal of Finance and Accounting* 46 (1): 37-60.